الشمول المالي و تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر

إعداد
د . هشام مصطفى محمد سالم الجمل
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد
بكلية الشريعة والقانون بطنطا – جامعة الأزهر

موجز عن البحث

يتناول هذا البحث الشمول المالي وأهميته الاقتصادية، و دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إشارة خاصة لحالة مصر، وذلك من خلال عرض مفهوم الشمول المالي ونشأته وتطوره، وبيان أهميته والأهداف التي يسعى لتحقيقها لتعزيز الاستقرار المالي، وتعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، وتنمية الجوانب الاجتماعية، غير أنه قد يقف في سبيل تحقيق ذلك الهدف مجموعة من المعوقات، كعدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي، وأيضاً عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية، والمخاطر التي تحيط بتعزيز الشمول المالي، كالمخاطر الخاصة بالبنوك ومنح الائتمان، ثم عرج البحث بعد ذلك إلى بيان مفهوم التنمية المستدامة، وأهم خصائصها، وأهدافها، والدور الذي يقوم به الشمول المالي في تحقيق أهدافها، كالقضاء على الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي والقضاء التام على

الجوع، وتحسين الصحة الجيدة والرفاهية، وتعزيز جودة التعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة، إضافة إلى العمل على توفير العمل اللائق، وتطوير الصناعة والابتكار، وتنمية البنية التحتية ودعم الوصول إلى المياه النظيفة والطاقة بأسعار معقولة، والحد من أوجه عدم المساواة والعدل بين المؤسسات القوية، ثم تناول البحث أبرز الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لتعزيز الشمول المالي، وذللك من خلال المساهمات التي ساهمت فيها، وعرض مؤشرات الشمول المالي وتقييمها، وبيان أهم العوائق التي تعترض تعزيز الشمول المالي، وأهم الحلول للتغلب على تلك العوائق، ثم ذيلت البحث بأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الباحث.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، أهداف الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي، التنمية المستدامة، أهداف التنمية المستدامة، تعزيز الشمول المالي في مصر.

Financial Inclusion And Achieving Sustainable Development Goals With Reference To The State Of Financial Inclusion In Egypt

Hesham Mostafa Mohamed Salem El-Gamal
Economics and public finance, Department of Public Law, Faculty of Sharia and Law in Tanta, Al-Azhar University, Egypt
E-mail: dr.heshamelgamal@gmail.com

Abstract :

This research deals with financial inclusion and its economic importance, and its role in achieving the goals of sustainable development, With special reference to the case of Egypt, by presenting the concept of financial inclusion, its origin and development, and indicating its importance and the goals it seeks to achieve to enhance financial stability, enhance competition between financial institutions, develop social aspects, and improve living conditions, but it may stand in the way of achieving that goal a set of obstacles, such as the lack of infrastructure necessary to expand towards financial inclusion, and also the lack of creating an environment Regulatory, legal and supervisory, and the risks surrounding the promotion of financial inclusion, such as risks for banks and granting credit, then The research went on to explain the concept of sustainable development, its most important characteristics, objectives, and the role played by financial inclusion in achieving its goals, such as eradicating poverty, enhancing food security and completely eradicating hunger, improving good health and well-being, enhancing the quality of education, promoting gender equality and women's economic empowerment, in addition to working to provide decent work, developing industry and innovation, developing infrastructure, supporting access to clean water and affordable energy, and reducing inequalities and justice between institutions. The research then dealt with the most prominent efforts made by the Egyptian government to enhance financial inclusion, through the contributions it contributed to, presenting and evaluating financial inclusion indicators, and indicating the most important obstacles to enhancing financial inclusion, and the most important solutions to overcome those obstacles, then appended the research with the most important results and recommendations reached by the researcher.

Keywords: Financial Inclusion, Financial Inclusion Goals, Financial Inclusion Indicators, Sustainable Development, Sustainable Development Goals, Promoting Financial Inclusion In Egypt.

مقدمة

حظى موضوع الشمول المالي بأهمية كبيرة في مختف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية – خاصة في الفترة الماضية- وذلك للدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتطور مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بصورة مذهلة فاقت الخيال وازداد استخدامها وانتشرت نتيجة للثورة التكنولوجية في مجال البرمجيات والاتصال، وظهور العديد من الخدمات المالية المتطورة، من أهمها خدمة النقود المحمولة التي تركز على استخدام الهواتف المحمولة، والخدمات المصرفية عبر الوكلاء، مما قلل من القيود التي تحد من إمكانية وصول الأفراد لهذه الخدمات.

ومن هنا سعت معظم دول العالم إلى تعزيز الشمول المالي وتطبيقه كآلية مهمة لدعم الاستقرار المالي، وتحقيق أهداف التنمية، وتحسين جودة حياة المواطنين، وذلك من خلال تعميم الخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد في المجتمع، وخاصة الفئات المهمشة من ذوي الدخل المحدود، مما يتطلب ابتكار أنواع جديدة من الخدمات المالية تكون ملائمة لهذه الفئات وبتكلفة معقولة ومناسبة، وتشمل هذه الخدمات توفير خدمات التمويل والائتمان، والحسابات المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وغيرها.

ومن هنا يعد الشمول المالي ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة التي يمكن أن يساهم في تحقيق أهدافها، نظراً لأنه يعمل على مواجهة القضاء على الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي والقضاء التام على الجوع، وتحسين الصحة الجيدة والرفاهية، وتعزيز جودة التعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين

الاقتصادي للمرأة، إضافة إلى العمل على توفير العمل اللائق، وتطوير الصناعة والابتكار، وتنمية البنية التحتية ودعم الوصول إلى المياه النظيفة والطاقة بأسعار معقولة، والحد من أوجه عدم المساواة والعدل بين المؤسسات.

وتعد مصر من الدول التي أولت اهتماماً كبيراً بتعميم الخدمات المالية بما يساهم في تعزيز الشمول المالي، إلا أنه على الرغم من ذلك ما زال العديد من المواطنين المصريين مستبعدين من الاستفادة بتلك الخدمات ، نظراً لوجود العديد من التحديات التي يجب مواجهتها، ولعل من أهم هذه التحديات، ارتفاع أسعار الخدمات المالية، وعدم انتشار البنوك وماكينات الصراف الآلي، وبعد المسافة بين هؤلاء المواطنين وبين البنوك، إضافة إلى عدم توافر الوثائق المطلوبة، ونقص الثقة في المؤسسات المالية، وبعض المعتقدات الدينية، والاعتقاد بعدم الحاجة إلى الخدمات المالية.

إشكالية البحث:

لا غرو في أهمية تعزيز الشمول المالي في مختلف الدول نظراً لكونه من الآليات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، ومن هنا تسعى دول العالم إلى تحقيق ذلك، خاصة لما يلعبه الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى الرغم ما ذلك ما زال العديد من المواطنين المصريين مستبعدين من الاستفادة بالخدمات المالية الرسمية التي يوفرها الشمول المالي، وغير قادرين على الاستفادة منها على النحو الذي يتفق مع أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا يثور التساؤل:

- ما هو الدور الذي يمكن الشمول المالي أن يلعبه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي جهود مصر في تعزيز الشمول المالي، وما هي أهم المعوقات التي

تعترضها، وما هي الحلول المناسبة للتغلب على تلك العقبات؟

أهمية البحث:

ترجع أهمية الدراسة إلى زيادة الاهتمام العالمي بموضوع تعزيز الشمول المالي، وسعي معظم دول العالم إلى تعميمه، وذلك للدور الكبير الذي يمكن أن يساهم به في تحقيق أهداف التنمية، والتغلب على العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات وتحسين مستويات المعيشة.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه تعزيز الشمول المالي في نشر الخدمات المالية، وتضمين الفئات المستبعدة وغير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية، مما يساعد على تحسين مستوى معيشتهم، والقضاء على الفقر والجوع وتحسين مستويات الصحة وغيرها من أهداف التنمية المستدامة، التي يمكن أن يساهم الشمول المالي في تحقيقها، وتسليط الضوء على الجهود المصرية، من خلال المساهمات التي بذلتها الحكومة المصرية وتحليل أهم المؤشرات، وتحديد الأسباب التي أدت إلى الاستبعاد المالي، مع وضع تصور لأهم الحلول التي تساهم في التغلب على هذه الأسباب.

منهج البحث:

يستخدم البحث أسلوبا وصفيـًا مقارنـًا لحصر وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات الأساسية والاحصائيات التي تتطلبها هذه الدراسة في بيان الإطار النظري لمفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه وأهم معوقاته، ثم التطرق إلى التنمية المستدامة ودور الشمول المالي في تحقيق أهدافها وبيان الجهود المصرية بالمقارنة مع دول العالم الأخرى في هذا المجال.

خطة البحث:

سأقسم هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وذلك على النحو التالي:

- **المقدمة**
- **المبحث الأول**: ماهية الشمول المالي.
- **المبحث الثاني**: ماهية التنمية المستدامة
- **المبحث الثالث**: دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **المبحث الرابع**: الوضع الحالي للشمول المالي في مصر.
- **الخاتمة: وبها النتائج والتوصيات.**
- **قائمة المراجع**
- **الفهرس .**

المبحث الأول
ماهية الشمول المالي

تمهيد وتقسيم:

يلعب الشمول المالي دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وتظهر أهميته في تدعيم الاستقرار المالي ، ونستطيع من خلاله تحقيق أهداف تساعد على وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، غير أنه قد يقف في تحقيق هذه الأهداف بعض المعوقات ، ومن ثم فسوف أتناول في هذا المبحث نشأة وتطور الشمول المالي في مطلب أول، ثم مفهوم الشمول المالي في اللغة ثم في الاصطلاح وذلك في مطلب ثاني، ثم بيان أهمية الشمول المالي في مطلب ثالث ثم أتناول أهداف ومعوقات الشمول المالي في مطلب رابع، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: نشأة وتطور الشمول المالي.

المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي.

المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي.

المطلب الرابع: أهداف ومعوقات الشمول المالي.

المطلب الأول
نشأة وتطور الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة عام ١٩٩٣ في دراسة ليشون وثرفت (**Leyshon & Thrift**) [1]عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، والتي تناول فيها

(1)Leyshon, A. and Thrift, N. (1993) The Restructuring of the UK Financial Services in the 1990s. Journal of Rural Studies, 9, 223-241 . http://dx.doi.org/10.1016/0743-0167(93)90068-U

أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، وفي عام ١٩٩٩م استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة.(١)

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م والتي تسببت في إلحاق الضرر بمعظم اقتصاديات العالم، بدأ الاهتمام الدولي يزداد بالشمول المالي، وذلك من خلال التزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، إضافة إلى تشجيع وحث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة. وقد تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية. واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.(٢)

---

(١) سمير عبد الله وآخرون: الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، القدس ورام الله ،٢٠١٦م، ص١٥، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:
https://www.pcma.ps/Rsearches /ResDev_Docs/stu_fin_incl.pdf

(٢) المرجع السابق: ص١٥

- Douglas Randall and Jennifer Chien,"8 key approaches to accelerate financial inclusion", World Bank, 2017, See Web Site: https://blogs.worldbank.org/psd/8-key-approaches -accelerate-financial-inclusion.

وقد قامت العديد من الحكومات[1] بإصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، مع إتباع منهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتعد المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم وتسعى حاليا العديد من دول العالم الثالث والمتقدم لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي حيث زادت أهميته خاصة بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية، وفي مصر [2]صدر القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ لتنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدى والهادف إلى وضع إطار تنظيمى ملزم للمدفوعات غير النقدية، وتقديم العديد من المزايا المشجعة على ذلك. كما صدر قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ والذى تضمن باباً كاملاً يختص بنظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية، كما قام البنك المركزي المصري بصياغة استراتيجية الشمول المالي(٢٠٢٢- ٢٠٢٥) بما يهدف إلى تعزيز الشمول المالي للمجتمع وتحقيق النمو الاقتصادي.

(١) سمير عبد الله وآخرون: الشمول المالي في فلسطين، المرجع السابق: ص١٦،د. محمد محروس سعدوني: الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لواقع الدول العربية، كلية الحقوق، قسم الدراسات العليا والبحوث، جامعة المنوفية، ١٣، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع : https://jslem.journals.ekb.eg/article.pdf.

(٢) عبد الفتاح الجبالي: الشمول المالي والتعاملات النقودية في المجتمع المصري: الواقع وآليات التعزيز، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يونيو ٢٠٢٢م، ص٩.

المطلب الثاني
مفهوم الشمـــول المـــــالي

أولاً: الشمول في اللغة: مأخوذ من الفعل شمل، يقال (شَمِلَهُمْ) الْأَمْرُ بِالْكَسْرِ (شُمُولًا) عَمَّهُمْ، وَأَمْرٌ (شَامِلٌ)، وَجَمَعَ اللهُ (شَمْلَهُ) أَيْ مَا تَشَتَّتَ مِنْ أَمْرِهِ. وَفَرَّقَ اللهُ شَمْلَهُ أَيْ مَا اجْتَمَعَ مِنْ أَمْرِهِ، وَالْجَمْعُ (أَشْمُلٌ) مِثْلُ أَعْنُقٍ وَأَذْرُعٍ لِأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ وَ (شَمَائِلُ) أَيْضًا [1].

ثانيـًا: الشمول المالي في الاصطلاح:

أُطلق على مصطلح الشمول المالي العديد من الألفاظ منها الاشتمال المالي أو التعمق المالي أو باللغة الانجليزية (**Financial Inclusion**)، وعرف الشمول المالي في أوائل ظهوره على أنه [2]" عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة"، ثم عرفه مركز الاشتمال المالي في

(١)مختار الصحاح للرازي، (زين الدين أبو عبدالله محمد أبو بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي المتوفي سنة ٦٦٦هـ) تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ص ١٦٩، باب الباء، لسان العرب لابن منظور،(محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري المتوفى سنة ٧١١هـ) ، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، جـ١١، ص ٣٦٤-٣٦٩، المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات/ حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، القاهرة، جـ ١، ص٤٩٥.

(2)Mirakhor, Abbas and Iqbal, Zamir (2012). financial Inclusion: Islamic finance perspective, Journal of Islamic Business and Management, vol 2, No 1.2012,p32, Available at: https:// mpra.ub.uni-muenchen.de/55977/ .

واشنطن على أنه هو[1]" الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء". إلى غير ذلك من التعريفات[2].

(1)Eugeniusz Gatnar, FINANCIAL INCLUSION INDICATORS IN POLAND, ACTA UNIVERSITATIS LODZIENSIS FOLIA OECONOMICA 286, 2013,p225, See Web Site: http://cejsh.icm.edu.pl/cejsh/element/bwmeta1.element.hdl_11089_10311/c/24-gatnar.pdf. ..

(٢)فقد **عرف الشمول المالي** بأنه: "العملية التي يتم بها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات القروض والإيداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم المالي وآلية حماية العملاء". راجع: حنين محمد بدر عجور: دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء(دراسة حالة- البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة) ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة، مارس ٢٠١٧- جمادى الثاني ١٤٣٨هـ، ص١٠،منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://www. refaad.com/views/GJEB/611.html.

و**عرف الشمول المالي** أيضاً بأنه: إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، خدمات التمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية، كما يتضمن مفهوم الشمول المالي حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف وتعتمد في غالب الأحيان على أسعار مرتفعة نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية، ويتم قياس الشمول المالي من حيث قياس مدى إتاحة الخدمات المالية التي تمثل العرض من جهة، وقياس مدى استخدامها واستغلالها من جهة أخرى متمثلة في جانب الطلب، وبالتالي يهدف الشمول المالي إلى توسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية من خلال العمل على تطوير جانبي العرض والطلب. راجع: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية: العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٥م، ص١، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

ومن هنا يمكن القول أن الشمول المالي يهدف إلى تعميم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، خصوصاً الفئات ذات الدخل المنخفض، ونشر الوعي والتثقيف

---

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/ econ/amdb، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية: نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة،٢٠١٧،ص٥، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://www.amf.org.ae/sites/default/ files/econ/amdb.

وقد عرفت مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه: " تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" راجع: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية: متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٥م، ص٢، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://www.amf.org.ae /sites/default/files/econ/amdb.

كما عرفت كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقول بالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". المرجع السابق: نفس الصفحات

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه " وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسئولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً". راجع: سمير عبد الله وآخرون: الشمول المالي في فلسطين، مرجع سابق: ص١٧.

المالي والمصرفي لدي جميع الأطياف، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكًا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعيًا لحقوقه وواجباته، مما يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي[1].

المطلب الثالث
أهميـة الشمول المالي

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات الرقابية وذلك لأهميته في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وترجع أهمية الشمول المالي إلى ما يلي:

- ❖ يساعد الشمول المالي العائلات على الادخار من أجل التقاعد أو حالات الطوارئ غير المتوقعة أو تغطية النفقات المتكررة مثل الايجار[2].
- ❖ يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة.

---

(١) د. عادل عبد العزيز السن: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، جامعة الدول العربية، ص٢، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://jdl.journals.ekb.eg/article

(2)Timothy D. Adams,(2018) Why Financial Inclusion Matters, The Center for Financial Inclusion,p2, See Web Site:https://content centerforfinancialinclusion.org/wp-content/uploads/sites /2/2018/10/Why-Financial-Inclusion-Matters.pdf.

- ❖ يلعب الشمول المالي دوراً هاماً في تدعيم الاستقرار المالي، حيث تعتمد الأسر في تعاملاتهم المالية على البنوك مما يزيد من حجم الودائع المتوفرة لدى البنوك. [١].
- ❖ يستطيع الشمول المالي أن يسد فجوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يجلب مكاسب كبيرة للنمو[٢].
- ❖ يعزز الشمول المالي التمكين الاقتصادي، والذي بدوره يحسن من الرفاهية الشاملة مع توفير اللبنات الأساسية لمزيد من النمو[٣].
- ❖ يقلل الشمول المالي من الفساد، فتحول المدفوعات من الطريقة النقدية إلى الرقمية يقلل من انتشار الفساد ويحسن من مستوى الخدمات المالية.
- ❖ يساعد الشمول المالي على تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي مما يؤدي إلى توفير شفافية أكبر في المعاملات المالية من خلال آليات الرقابة والإشراف وتفعيل دور هيئات الاستعلام المالي. [٤]

(1)Ratna Sahay& al,(2015) Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals?, I M F S T A F F D I S C U S S I O N N O T E,p16, See Web Site: https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1517.pdf

(2)Nicolas Blancher,(2019) Financial Inclusion: of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia, IMF Library, Washington, U.S.A. ,p9, See Web Site: https://www .imf.org.

(٣) حنين محمد بدر عجور: دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء، مرجع سابق، ص١٨-١٩.

(٤) د. محمد طرشي، د. أنساعد رضوان، د. عبو عمر: متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بو على بالشلف- الجزائر، المجلد١، العدد١، ٢٠١٩م، ص١٢٣، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:-https://www.univ

المطـلب الرابـع
أهداف ومعوقات الشمـول المالي

مع تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية جراء الشمول المالي، حيث يساعد على وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع من خلال قنوات الاقتصاد الرسمي، مما يسهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد، لذا اتجهت العديد من الدول إلى وضع الشمول المالي كأحد الأهداف الاستراتيجية التي يمكن أن يحقق العديد من الأهداف[1]، ومن هنا يمكن تحديد أهداف الشمول المالي فيما يلي:

أهداف الشمول المالي:

- ❖ تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: فقد أثبتت الدراسات [2]أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع المختلفة على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية.
- ❖ تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية: وذلك من خلال العمل على تنوع

---

chlef.dz/avbej/?article=

(١) كمال الدين إلياس: مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، مجلد ٢٣، عدد ٣، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥م، ص١١-١٥.

(٢) أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية: العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مرجع سابق، ص٣-٤.

منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية [١]، وذلك من أجل الاستدامة المالية لهذه المؤسسات، وضمان استمرارية تقديم الخدمات وتحسين مناخ الاستثمار والمنافسة لضمان قدرة على تحمل العملاء للتكاليف[٢].

- ❖ تنمية الجانب الاجتماعي: وذلك من حيث تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة.[٣]
- ❖ تحقيق النزاهة المالية من خلال مكافحة الشمول المالي لغسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب كأهداف مكملة لها.[٤].
- ❖ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين و خاصة الفقراء منهم.

---

(١) مفتاح غزال، مراد بركات: الثقافة المالية آلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي بالأغواط- الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، المجلد ١، العدد١، جوان ٢٠١٨م، ص٤٨، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://www.asjp.cerist.dz/en downArticle/623/3/1/123792/.

(٢) د. نبيل بهوري: الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه- دراسة حالة الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة- الجزائر، المجلد ١٠، العدد٣، ٢٠١٩م، ص١٦٣، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/296/10/3/98772

(٣) كمال الدين إلياس: مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه، مرجع سابق، ص١١-١٥.

(٤) أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية: العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مرجع سابق، ص ٢٦.

❖ تعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات الخاصة بتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم[١].

معوقات الشمول المالي:

يمكن حصر أهم معوقات ومخاطر الشمول المالي في الدول النامية ومصر في النقاط الآتية:

❖ عدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي[٢].

❖ عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية[٣].

❖ وجود بعض المخاطر المتغيرة للشمول المالي.[٤]

❖ وجود مخاطر خاصة بالبنوك وتتمثل في إمكانية تخلي البعض عن بعض معايير منح الائتمان وما يترتب عليه من زيادة حدة المخاطر الائتمانية.[٥]

(١) كمال الدين إلياس: مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه، مرجع سابق، ص١١-١٥.

(٢) أحمد فؤاد خليل: آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٢٢، نوفمبر ٢٠١٦، ص٤٤.

(٣) المرجع السابق : نفس الصفحات

(٤) المرجع السابق : نفس الصفحات

(٥) المرجع السابق : نفس الصفحات

المبحث الثاني
ماهية التنمية المستدامة

تمهيد وتقسيم:

ظهر مصطلح التنمية المستدامة كمصطلح يجمع بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتميز بخصائص ينفرد بها عن غيره كاهتمامه بتلبية احتياجات الأجيال القادمة، ووضِع له بعض الأهداف التي تعمل الدل على تحقيقها، ومن هنا فسوف أتناول في هذا المبحث مفهوم التنمية المستدامة من حيث اللغة والاصطلاح وذلك في مطلب أول، ثم بيان أهم خصائصها في مطلب ثاني، وأهدافها في مطلب ثالث، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

المطلب الثاني : خصائص التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول
مفهوم التنمية المستدامة

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة لغة:

يقال نمى المال وغيره يَنْمِى نَمْيـًا ونُمِيًّا ونماءً، أي زاد وكثر، فالنماء الزيادة، وأنميت بالهمزة: أنماهُ الله إنماءً، ويُقال كذلك نَمَاهُ الله ، فيُعدَّى بغير همزة ،ويقال : ونمَّاه، فيُعدَّى بالتضعيف وفى اللغة أيضـًا: نَمَا يَنْمِى ويَنْمُو، وأنميت الشيء ونمَّيته أي جعلته ناميـًا[1].

(١) لسان العرب لابن منظور، مرجع سابق ، جـ٦، ص٤٥٥١-٤٥٥٢ ،مختار الصحاح للرازي، مرجع سابق،ص٦٨١ ، القاموس المحيط للفيروز أبادى: (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادى) ، المؤسسة العربية ودار الجيل، بيروت-لبنان، بدون، جـ٤، ص٣٩٧، فصل النون، المصباح المنير في

ثانيـًا: التنمية المستدامة اصطلاحـًا:

شاع مفهوم التنمية المستدامة في تقرير" مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة ، والتي أنشئت بموجب القرار رقم٣٨/ ١٦١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٣م، بهدف تسليط الضوء على التدهور الخطير على البيئة والموارد الطبيعية مما يشكل خطراً كبيراً على مستقبل الإنسان، وآثار ذلك على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووفقاَ لهذا التقرير فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها" التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم.[1]

ويلاحظ من خلال التعريف السابق أنه قد تم دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأول مرة عند تعريف التنمية، ومع ذلك فإننا لا نجد تعريفـًا متفقـًا عليه للتنمية المستدامة عالميـًا.

وقد وصفت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التنمية المستدامة بأنها" عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، وتطوير التكنولوجيا، والتغير المؤسساتي أيضـًا، في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر

غريب الشرح الكبير للفيومي: (أحمد بن محمد بن على الفيومي المقرئ) دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص٣٧١.

(١) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، مراجعة: د. على حسين حجاج، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ربيع الأول ١٤١٠هـ-أكتوبر ١٩٨٩م،العدد رقم ١٤٢، ص٨٣.

والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الإنسانية.[١]

ومن هنا نستطيع أن نعرف التنمية بمعناها الشامل بأنها:" عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم، وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع، وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها، من حيث يلتقي مفهوم التنمية المستدامة بأبعاده الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والأبعاد العديدة لمفهوم التنمية ببعدها الشمولي، بحيث يتم التوفيق فيما بين هذه الأبعاد كلما كان ذلك ممكناً، والمفاضلة بينها عندما يكون التكامل مستحيلاً.[٢]

من خلال ما سبق نستطيع أن نقول أن مصطلح التنمية المستدامة يركز على ثلاثة محاور رئيسية تتم كلها في وقت واحد هي : التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والسلامة البيئية، وينظر إلى هذه المكونات بصور تكاملية.

المطلب الثاني
خصائص التنمية المستدامة

أعلنت قمة ريودي جانيرو التي عقدت حول البيئة والتنمية المستدامة في عام ١٩٩٢، عن خصائص التنمية المستدامة ومن أهمها [٣]:

(١) المرجع السابق: ص٨٧.

(٢) د. بثينة المحتسب، رائدة أبو عيد: الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، بحث ضمن مؤتمر الشراكة والتنمية، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١١م، ص ١٠٤.

(٣) الأمم المتحدة: مؤتمر ريو جانيرو ١٩٩٢م حول البيئة والتنمية المستدامة، منشور على شبكة

١- البعد الزمني فالتنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد، تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر، والتخطيط لأطول فترة زمنية مستقبلية.

٢- تقوم على الاعتقاد بإمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون الاضرار بالبيئة..

٣- تعمل على تلبية الاحتياجات القادمة من خلال تلبية الاحتياجات القادمة من الموارد الطبيعية، والاستخدام المعتدل للموارد غير المتجددة.

٤- تلبية احتياجات الأفراد، حيث إن من أولوياتها تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية.

٥- الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية، سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات، وعدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي.

٦- تعد التنمية المستدامة تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام

المعلومات الدولية موقع: https://www.un.org/ar/conferences/environment/ rio1992، د. واثق على الموسوي: خصائص وتحديات واستراتيجيات التنمية المستدامة، ضمن كتاب موسوعة اقتصاديات التنمية، دار الأيام، الأردن، جـ٢، الطبعة الأولى ٢٠٠٨مـ ص ١١٩-١٢٠، لويس وارد: التنمية المستدامة ، الأصل، المفهوم، الخصائص، الركائز، الأهداف، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://ar.warbletoncouncil.org/desarrollo -sustentable-4007#menu-13 ، مصطفى عطية جمعه: خصائص التنمية المستدامة وإستراتيجياتها، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://www.alukah.net/culture/0/106505، براء الدويكات: خصائص التنمية المستدامة، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://mawdoo3.com .

الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي.

٧- تعزيز الإجراءات التي تعزز التنمية المستدامة، كاستخدام وسائل النقل العام وتقليل استخدام البلاستيك، وإعادة التدوير، والتعليم ....إلخ.

٨- يعد تنمية الجانب البشرى من أهم الأهداف التي تضعها التنمية ضمن أولوياتها وخصوصاً الاهتمام بالفقراء.

٩- المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصياتها ثقافياً، ودينياً، وحضارياً.

المطلب الثالث
أهداف التنمية المستدامة

اعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مجموعة من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) [١]، وهي عبارة عن مجموعة من ١٧ هدفًا وُضعت من قِبل منظمة

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه الأهداف راجع:

الأمم المتحدة: تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢١م، صادر عن إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://unstats.un.org/sdgs/report/2021/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2021_Arabic.pdf،

- د. عدنان ياسين مصطفى: أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ضرورة وطنية أم أجندة دولية، ندوة الحوار الفكري، مركز الرتوة، بغداد، العراق، ٢٠١٦، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://www.researchgate.net/publication/336749155_ahdaf_altnmyt_almstdamt_2030_drwrt_wtnyt_am_ajndh_dwlyt/link/5db0acaca6fdccc99d932391/download.

– ويكبيديا الموسوعة الحرة: أهداف التنمية المستدامة منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/

الأمم المتحدة، وقد ذُكرت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/ سبتمبر٢٠١٥م وفي ١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٦، وقد أدرجت هذه الأهداف في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، وتغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الرغم من أنها ليست ملزمة قانونا، إلا أن الحكومات تأخذ زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها. وقد شارك في هذا القرار الذي تقوده الأمم المتحدة الدول الأعضاء فيها وعددها ١٩٣دولة والمجتمع المدني العالمي، وهذه الأهداف هي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر: "بمعنى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأنواعه في كل مكان".

الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع، بمعنى"القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة".

الهدف الثالث: تحسين الصحة الجيدة والرفاه، بمعنى "ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار".

الهدف الرابع: التعليم الجيد، بمعنى "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع".

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين، بمعنى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية، بمعنى ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، بمعنى "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة".

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد، بمعنى "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع".

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، بمعنى "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار".

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة، بمعنى" الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها".

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة، بمعنى "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة".

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والانتاج المسئولين، بمعنى "ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة".

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي، بمعنى "اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره من خلال تنظيم الانبعاثات وتعزيز التطورات في مجال الطاقة المتجددة".

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء، بمعنى" حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة".

الهدف الخامس عشر: الحياة في البر، بمعنى" حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي".

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية، بمعنى" تشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات".

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، بمعنى" إحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة".

المبحث الثالث
دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تمهيد وتقسيم:

على الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تتكون من سبعة عشر هدفًا، إلا أنها لم تتضمن تصريحًا حول علاقتها بالشمول المالي، إلا أن الشمول المالي قد يكون أحد الأدوات لتحقيق معظم هذه الأهداف، ومن هنا فسوف أتناول في هذا المبحث أهم هذه الأهداف في ثلاثة مطالب وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الصحة الجيدة.

المطلب الثاني: تعزيز جودة التعليم والمساواة بين الجنسين وتوفير العمل اللائق.

المطلب الثالث: تطوير الصناعة وتوفير المياه النظيفة والطاقة والحد من عدم المساوة بين المؤسسات.

المطلب الأول

القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الصحة الجيدة.

أتناول في هذا المطلب ثلاثة من الأهداف التي يساهم الشمول المالي في تحقيقها وهي القضاء على الفقر والقضاء على الجوع وتعزيز الأمن الاجتماعي وتحقيق الصحة الجيدة والفاه وذلك على النحو التالي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر: تشير بيانات البنك الدولي[1] أن هناك ما بين

(١) دانيال ماهلر، نيشانت بونزان، روث هيل، كريستوف لاكنر، هاويو وو& نوبيو بوشيدا: الجائحة الأسعار

٦٥٧مليونـًا و٦٧٦ مليونـًا في عام ٢٠٢٢ سوف يعيشون على أقل من (١.٩) دولار في اليوم الواحد، وذلك نتيجة الانتكاسات التي خلفتها جائحة كورونا وارتفاع معدلات التضخم نتيجة الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وبانعدام فرص حصولهم على الخدمات المالية الأساسية ، سيصعب على هؤلاء الأشخاص إدارة حياتهم الاقتصادية.

وتعتبر مجموعة البنك الدولي[1] أن الشمول المالي يعد من أهم العوامل الرئيسية التي تحد من الفقر المدقع، وتعزز الرخاء المشترك، ووصول الأشخاص إلى الخدمات المالية كالائتمان والتأمين والادخار مما يساعدهم على الإنفاق على التعليم والصحة ومواجهة الطوارئ غير المتوقعة وتحسين نوعية حياتهم عموما، ولذلك أصبح الشمول المالي هدفـًا عالميـًا، وقد قُطعت خطوات كبيرة نحو الشمول المالي، إذ حصل ١.٢ مليار بالغ في جميع أنحاء العالم على حساب بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٧.

وحتى عام ٢٠١٧م، كان لدى ١١٪ من البالغين حول العالم حساب مصرفي. وتم الآن إطلاق الخدمات المالية الرقمية – بما في ذلك تلك التي تنطوي على استخدام الهواتف المحمولة – في أكثر من ٨٠ بلدا، ووصل بعضها إلى نطاق واسع.

والفقر، مدونات البنك الدولي منشور بتاريخ ١٤/ ٣/ ٢٠٢٢م، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://blogs.worldbank.org/ ar/opendata/aljayht-walasar-walfqr

(1)The world bank, Financial Inclusion, Financial Inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity, Retrieved March 29, 2022, Available at: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

ونتيجة لذلك، ينتقل ملايين العملاء الفقراء، المستبعدين سابقا والذين لم يحصلوا على خدمات كافية، حصرا من المعاملات النقدية إلى الخدمات المالية الرسمية باستخدام الهاتف المحمول أو التكنولوجيا الرقمية الأخرى للحصول على هذه الخدمات[1].

وتشير قاعدة بيانات البنك الدولي[2] أنه على الصعيد العالمي في عام ٢٠٢١م كان لدى ٧٦٪ من البالغين حساب في بنك أو مؤسسة منظمة مثل اتحاد ائتماني أو مؤسسة تمويل أصغر أو مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول، كما زادت ملكية الحسابات في جميع أنحاء العالم بنسبة ٥٠ ٪ في السنوات العشر الممتدة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١ ، من ٥١٪ من البالغين إلى ٧٦٪ من البالغين،. وأيضا في الاقتصادات النامية، ارتفعت نسبة البالغين الذين يقومون بالمدفوعات الرقمية أو يتلقونها من ٣٥٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٥٧٪ في عام ٢٠٢١. وفي الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، بلغت حصة البالغين الذين يقومون بالمدفوعات الرقمية أو يتلقونها تقريبا حوالي (٩٥٪) بينما قام ٨٣٪ من البالغين في الاقتصادات النامية الذين تلقوا مدفوعات رقمية أيضا بالدفع الرقمي، ارتفاعا من ٦٦٪ في عام ٢٠١٤ و ٧٠٪ في عام ٢٠١٧م. كما استخدم ما يقرب من ثلثي متلقي المدفوعات الرقمية حساباتهم لتخزين الأموال لإدارة النقد. وحوالي ٤٠ ٪ استخدموا حسابهم للادخار ؛ و ٤٠٪

(1)Ibid

(2)Asli Demirgüç -Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, and Saniya Ansar : The Global Findex Database 2021, Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2022,p,16-19 , Available at:: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

من متلقي المدفوعات اقترضوا رسميا.

والواقع أن الحصول على خدمات مالية إئتمانية آمنة وبأسعار معقولة يعمل على خلق فرص متكافئة للفقراء والمناطق المحرومة والقطاعات المتأخرة ويقلل من الفوارق بين الدخول ويمكن المستبعدين اقتصاديًا واجتماعيًا من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي[١].

وقد أجريت دراسة[٢]على بعض القرى الهندية وخلصت إلى أن الشمول المالي قد يساعد على الخروج من الفقر من خلال توفير التمويل لتعليم الأطفال، حيث أن الأسر التي لا تستطيع الوصول إلى الائتمان تميل إلى الحد من تعليم أطفالها عندما يتعرضون إلى صدمات اقتصادية، وأن توافر الائتمان يساهم في خفض معدلات عمالة الأطفال، والحد من عدم المساواة في الدخل.

وفي إحدى الدراسات[٣] التي أجريت في الهند أكدت أن توفير الحكومة الهندية للبنية التحتية الأساسية كان المحرك الرئيسي لتمكين مبادرة الهوية الرقمية " آدهار" (كلمة هندية معناها" الأساس" أو " القاعدة") لحوالي ١.٣ مليار فرد من الحصول على هوية موثقة حتى يتمكنوا من فتح حساب مصرفي، وأتاح للمستخدمين إمكانية سداد مدفوعات منخفضة التكلفة في الوقت الحقيقي، ووفقا للبحث الذي أجراه بنك التسويات الدولية قامت الهند بزيادة نسبة الحاصلين على حساب مصرفي من

(1)V. SWAMY, Financial Inclusion, Gender Dimension, and Economic Impact on Poor Households, World Development, volume 56,2014,p.2.

(2)T. Beck, A. D. Kunt, R. Levine, Finance, inequality and the poor, J Econ Growth, volume 12, 2007, p.30.

(3) جون فروست، ليوناردو غامباكورتا، هيون سونغ: من الابتكار إلى الشمول المالي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2021م، ص 15.

١٠٪ من السكان في عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ٨٠٪ في الوقت الحاضر، وحققت التكنولوجيا في عقد واحد ما كان يمكن أن يستغرق نصف قرن مع عمليات النمو التقليدية.

وفي تايلاند[١] قامت الحكومة بخفض مستوى الفقر من خلال تطبيق برنامج للقروض الصغيرة للفقراء في القرى، وقامت بإعطاء كل قرية مليون باهت (حوالي ٢٤٠٠٠) دولار لإنشاء بنك قروي يوفر القروض لأهل القرى، وقد ساهم هذا البرنامج في ارتفاع مستوى الدخل للفقراء وزيادة معدل استهلاكهم وزيادة ملكية الأصول.

كما يقوم الشمول المالي بتعزيز الادخار من خلال تراكم الأصول ومساعدة الفقراء على مواجهة الصدمات الاقتصادية وتلبية احتياجاتهم، وبالتالي قد يوفر طريق مهم للخروج من الفقر، ومن هنا نجد أن الفقراء والمستبعدون ماليـًا تكون عندهم القدرة على الادخار وذلك من خلال توفير مبالغ نقدية صغيرة إذا توفر لهم الوصول إلى حسابات الادخار الرسمية.[٢]

وقد أبرزت العديد من الدراسات [٣]أن الشمول المالي يمكن أن يحسن الدخل ويزيد من المدخرات، وبالتالي يمكن الفئات المحرومة من توفير ضرورات الحياة

(1) A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, Financial Inclusion and Inclusive Growth, A Review of Recent Empirical Evidence, The World Bank, Policy Research Working Paper, No. 8040 April 2017, p.17.

(2) S. Prina, Banking the Poor via Savings accounts: Evidence from afield experiment, Journal of Development Economics, volume 115, 2015, p.16-17.

(3)Timothy D. Adams,(2018) Why Financial Inclusion Matters,The Center for Financial Inclusion, op. cit., p2,

مثل الرعاية الصحية والتعليم وتنمية أعمالهم، ففي إحدى الدراسات [١] التي أجريت على كينيا وتوصلت إلى إنه بعد تزويد البائعين لا سيما النساء بحسابات ادخار ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بحوالي ٦٠٪، كما زاد إنفاق الأسر التي تعولها في النيبال على الأغذية الهامة (اللحوم والأسماك) بنسبة ١٥٪، وعلى التعليم بنسبة ٢٠٪، وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية، كما ارتفع إنفاق المزارعين في مالاوي الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات ادخار المعدات الزراعية بنسبة ٣٪ كما زادت قيمة محاصيلهم بحوالي ١٥٪.

وفي دراسة [٢] أجريت على رواندا كان لنسبة ٨٩٪ من السكان نوع من إمكانية الحصول على الخدمات المالية في عام ٢٠١٦م، وقد أصبح ذلك ممكناً بفضل التوسع في أنشطة تعاونيات الادخار والإئتمان ونمو الخدمات المالية الرقمية بدعم من خدمات الحكومة على الانترنت.

وأيضا قد يساعد توفير برامج للتحويلات والمدفوعات الإلكترونية على خفض الفقر من خلال توفير الوقت اللازم لإجراء هذه المعاملات، واستغلاله في العمل من خلال توفير نفقات المعاملات النقدية مثل تكاليف الانتقال[٣].

---

(١) د. صورية شنبي، د. السعيد بن لخضر: أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مرجع سابق، ص108.

(٢) أنجوغونا اندوزغو، ليديا انديرانغو، أرماندو مورااليز: جني ثمار الثورة الرقمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٥٣، يونيو ٢٠١٦م، ص ١٦.

(3)Joshua Yindenaba Abor, Mohammed Amidu & Haruna Issahaku, Mobile Telephony, Financial Inclusion and Inclusive Growth , Retrieved Jun, 25, 2022, Available at: https://www.researchgate.net/publication/322210354

وقد ظهر عند تطبيق أحد برامج المدفوعات الرقمية في النيجر[1]أن انخفضت التكاليف الشهرية المتغيرة للدفع باستخدام الهاتف المحمول بحوالي ٢٠٪ مقارنة بالتكاليف الشهرية للدفع النقدي، كما أن تحويل أي مبلغ عبر هذه البرامج يوفر حوالي ٤٠ دقيقة مقارنة بالتحويل النقدي التقليدي، مما ساعد ذلك على زيادة التنوع الغذائي للأسر التي استخدمته بمقدار ١٠٪.

وأخيرا قد يساعد الشمول المالي على خفض الفقر[2] من خلال خدمات التأمين التي تساعد الفقراء على مواجهة الحالات الطارئة والصدمات غير المتوقعة، فقد ساعد توفير خدمات التأمين ضد الجفاف في كينيا على حماية الفقراء المؤمن عليهم، حيث انخفضت مخاطر نقص الغذاء بنسبة ٢٥٪، وانخفضت مخاطر الاضطرار لبيع الأصول بنسبة ٣٦٪.

الهدف الثاني: الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي: وفقاً لأحدث تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو ٢٠٢٢م)[3] فإن: هناك ما يقرب من حوالي 828 مليون شخص يعانون من نقص الغذاء والجوع في عام ٢٠٢١م، أي أن هناك حوالي 46 مليون شخص إضافي مقارنة بالعام الماضي و 150

(1) J. C. Aker, Boumnijel, A. M. Clelland, N. Tierney, How do Electronic Transfers Compare? Evidence from a Mobile Money Cassh Transfer Experiment in Niger,Tufts University, September 2013, p.12-19.

(2) S. A. Janzen, M. R. Carter, The Impact of Microinsurance on Consumption Smoothing and Asset Protection: Evidence from a Drought in Kenya, paper prepared for presentation at the Agricultural & Applied Economics Association`s 2013 AAEA& CAES Joint Annual Meeting, Washington, August 4-6, 2013, P.2.

(3) Food and Agriculture Organization of the United Nations: The State of Food Security and Nutrition in the World 2022, Repurposing food and agricultural policies to make healthy diets more affordable. Rome, FAO, p.13, Available at: https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc0639en

مليون شخص إضافي مقارنة بعام ٢٠١٩م، وقد ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع في عام ٢٠٢٠م بعدما بقيت ثابتة نسبيًا منذ عام ٢٠١٥م، وواصلت ارتفاعها في عام ٢٠٢١م لتبلغ 9.8 ٪ من سكان العالم، وذلك مقارنة بنسبة 8 ٪ في عام ٢٠١٩م و 9.3 ٪ في عام ٢٠٢٠م، كما يعانى حوالي 2.3 مليارات شخص في العالم (٢٩.٣٪) من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام ٢٠٢١م، أي أن هناك حوالي 350 مليون شخص إضافي مقارنة بما قبل تفشي جائحة كوفيد-١٩.

كما يعانى [1]حوالي 924 مليون شخص (١١.٧٪ من سكان العالم) من انعدام الأمن الغذائي الشديد، ما يمثل زيادة قدرها 207 ملايين شخص في غضون سنتين، كما أن من المتوقع أن تستمر اتساع الفجوة بين الجنسين على صعيد انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠٢١م، حيث تعاني نسبة 31.9 ٪ من النساء في العالم من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد مقارنة بنسبة 27.6 ٪من الرجال – ما يمثل فجوة تزيد عن أربع نقاط مئوية مقارنة بثلاث نقاط مئوية في عام ٢٠٢٠م، في حين عجز حوالي 3.1 مليار شخص عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام ٢٠٢٠م، أي بزيادة قدرها 112 مليون شخص مقارنة بعام ٢٠١٩م، ما يعكس آثار تضخم أسعار استهلاك الأغذية نتيجة الآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ والتدابير المتخذة لاحتوائها إضافة إلى الحرب الجارية في أوكرانيا.

وهؤلاء الأشخاص يعيش معظمهم في المناطق الريفية الخارجة عن التغطية

(1) Ibid

المصرفية، مما يحد من إمكانية حصولهم على الخدمات المصرفية المختلفة مثل الائتمان والتأمين على محاصيلهم الزراعية، ويحد من قدرتهم على زيادة استثماراتهم الزراعية، والاعتماد على التقنيات التي تساعد على التكيف مع تغير المناخ، وحماية موارد البيئة، والأحداث غير المتوقعة، وزيادة الإنتاج والاستهلاك الغذائي، والمساهمة في زيادة الأمن الغذائي[1].

وقد أثبتت الدراسات[2]أن الشمول المالي يساعد المزارعين على تعزيز الوصول إلى خدمات التأمين التي تمثل أهمية كبيرة لهم خاصة في البلدان النامية، من أجل مواجهة المخاطر المفاجئة كالجفاف والفيضانات، وتمكنهم من ادخار أرباحهم، وقد أظهرت الأدلة التطبيقية أن المشروعات الزراعية الصغيرة غير القادرة على التأمين ضد هذه المخاطر غالبًا ما تتجنب المجازفة حتى لو كان العائد المتوقع مرتفعًا، وأن الأسر المعيشية غير قادرة على التأمين الكامل ضد هذه الصدمات وأن

(١) وفاء حمدوش: مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة- حالة الدول العربية، بحث ضمن المؤتمر الدولي الثاني: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، عمان، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية- السناسل، ٢٠١٧م، ص١٢٤،منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: http://search.mandumah.com/Record/857338، د. محمد محروس سعدوني: الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص٣٥، د. السيد صلاح الدين سيد محمد على: الشمول المالي وأهميته الاقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد٣٥، جـ ١/ ٤، ديسمبر ٢٠٢٠م، ص٢٦٤.

(2) Clara Delavallade, Felipe Dizon, Ruth Vargas Hill, Jean Paul Petraud, Managing Risk with Insurance and Savings: Experimental Evidence for Male and Female Farm Managers in the Sahel, World Bank, Policy Research Working Paper, No 7176, January 2015, p.2.

عدم القدرة على حماية خياراتها الاستهلاكية والاستثمارية من هذه المخاطر له آثار هامة على الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل ، وغالبا ما تتجنب الأسر فرص الاستثمار ذات العوائد غير المؤكدة حتى لو كانت عوائدها مرتفعة في المتوسط مما يؤثر على الإنتاج الغذائي.

وفي دراسة[1] أجريت في منطقتين في ولاية أندرا براديش بالهند للمقارنة بين بين تأثير توفير منتج تأمين ضد مخاطر هطول الأمطار وبين توفير إعانات للاستثمار الزراعي، وجدت الدراسة أن توفير التأمين كان له تأثير ملموس على قرارات الزراعة الخاصة بالمزارعين بشكل يفوق تأثير الإعانات النقدية، حيث اتجه المزارعون المؤمن عليهم لزراعة المحاصيل النقدية(الخروع أو الفول السوداني) والتي لديها أرباح متوقعة أعلى من محاصيل الكفاف (مثل الدخان)، ولكنها تحتاج أيضا إلى المزيد من الأمطار وبالتالي تكون أكثر خطورة.

كما يساعد توفير الائتمان الميسر لصغار المزارعين على توسعهم في الإنتاج الزراعي وتحسين تخصيصهم للعمالة وزيادة الأجور المحلية، فقد ساعد تطبيق برنامج للقروض الصغيرة قصيرة الأجل لمزارعي الذرة في زامبيا على زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة إيراداته، وزيادة توظيف العمالة، كما ساعد على رفع معدلات استهلاك الغذاء وتحسين التغذية لأفراد الأسرة، وبالتالي زيادة القدرة على العمل

(1) Shawn. Cole, Overcoming Barriers to Microinsurance Adoption: Evidence from the Field, The Geneva Papers, International Association for the Study of insurance Economics, 3 June, 2015, p.2

لفترة أطول وكفاءة أكبر[١].

وأيضا يساعد توفير التمويل الميسر للاستثمار الزراعي على تشجيع تبني التقنيات الجديدة كثيفة استخدام رأس المال بمعدل أسرع مما ينعكس على زيادة الإنتاج الغذائي، فقد ساعد الائتمان الزراعي في الهند على تحديث سريع للزراعة الهندية، والاعتماد على أساليب حديثة، وشراء البذور المحسنة والأسمدة والمعدات الحديثة والمدخلات المتطورة الأخرى[٢].

وأخيرا يعزز الشمول المالي وتوفير حسابات الادخار قدرة صغار المزارعين على توفير أموالهم الفائضة، التي يمكنهم سحبها واستثمارها في الزراعة خلال موسم الزراعة، وذلك من أجل تمويل نفقات الاستثمار الزراعي ومواجهة مخاطر ارتفاع المحتمل في نفقات الانتاج، مما ينعكس على زيادة إنتاج الغذاء[٣].

وتشير إحدى الدراسات[٤] إلى أن تيسير الوصول إلى الادخار الرسمي للمزارعين في مالاوي كان له دور في زيادة معدلات الاستثمار الزراعي من قبل المدخرين بنسبة ١٣.٣٪، وزيادة الانتاجية بنسبة ٢١.٤٪.

(1)Günther Fink B. Kelsey Jack Felix Masiye, SEASONAL CREDIT CONSTRAINTS AND AGRICULTURAL LABOR SUPPLY: EVIDENCE FROM ZAMBIA, NBER WORKING PAPER SERIES, Working Paper 20218, Cambridge, June 2014,pp. 22-23.

(2)Guruprasad, M., Govind Mallan, Raghav Gattani, Ejaz Ahmed Sheikh, Pankaj Sardarsingh Sarwaye, Priya Singh and Mehul Johari: ROLE OF FINANCIAL INCLUSION FOR INCLUSIVE GROWTH OF INDIA, International Journal of Current Research,Vol. 11, Issue, 07, pp.5378-5383, July, 2019 , Available online at http://www.journalcra.com

(3)Benjamin Musah Abu and Issahaku Haruna, Financial inclusion and agricultural commercialization in Ghana: an empirical investigation,

Agricultural Finance Review, Vol. 77 No. 4, June 2017, p. 538.

(4)Lasse Brune , Xavier Giné, Jessica Goldberg, Dean Yang, FACILITATING SAVINGS FOR AGRICULTURE: FIELD EXPERIMENTAL EVIDENCE FROM MALAWI, NBER WORKING PAPER SERIES, Working Paper 20946, Cambridge, February 2015, p.2.

كما كان للشمول المالي في غانا [1] دور في زيادة الانتاج الزراعي والانتقال من زراعة الكفاف إلى زراعة الانتاج الموجه نحو السوق، من خلال حصول المزارعين على الائتمان وسبل التمويل الأخرى وقيامهم بشراء الأسمدة ومدخلات النشاط الزراعي، والتزامهم بتعليمات الارشاد الزراعي ، كما كان للتحويلات الرقمية مساهمة في تسهيل شراء مدخلات الانتاج، وتسهيل بيع المنتجات الزراعية، وتوفير الوقت لاستغلاله في الأعمال الزراعية.

الهدف الثالث: تحقيق الصحة الجيدة والرفاهية: يشهد الإنفاق على قطاع الصحة نمواً بوتيرة أسرع من سائر قطاعات الاقتصاد العالمي، حيث يمثل نسبة ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويكشف تقرير أصدرته منظمة الصحة العالمية [2]مؤخراً بشأن النفقات الصحية العالمية عن تصاعد سريع في مسار الإنفاق العالمي على قطاع الصحة، وهو ما يتضح بشكل خاص في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط حيث يتنامى الإنفاق على قطاع الصحة بنسبة ٦٪ في المتوسط سنويـًا مقارنةً بنسبة ٤٪ في البلدان المرتفعة الدخل، ويتألف الإنفاق على قطاع الصحة من الإنفاق الحكومي، والمدفوعات من الأموال الخاصة (حيث يدفع

(1)Guruprasad, M., Govind Mallan, Raghav Gattani, Ejaz Ahmed Sheikh, Pankaj Sardarsingh Sarwaye, Priya Singh and Mehul Johari: ROLE OF FINANCIAL INCLUSION FOR INCLUSIVE GROWTH OF INDIA, International Journal of Current Research,Vol. 11, Issue, 07, pp.5378-5383, July, 2019 , Available online at http://www.journalcra.com

(٢) منظمة الصحة العالمية: رغم زيادة إنفاق البلدان على قطاع الصحة، ما زال الناس يدفعون الكثير من أموالهم الخاصة، جنيف، ٢٠ فبراير ٢٠١٩م، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://www.who.int/ar/news/item/20-02-2019-countries-are-spending-more-on-health-but-people-are-still-paying-too-much-out-of-their-own-pockets.

الناس مقابل ما يحصلون عليه من رعاية)، ومصادر مثل التأمين الصحي الطوعي، والبرامج الصحية التي توفرها جهات العمل، والأنشطة التي تمارسها المنظمات غير الحكومية، وتوفر الحكومات نسبة ٥١٪ في المتوسط من إنفاق البلدان على قطاع الصحة.

بينما تأتي نسبة[1] تتجاوز ٣٥٪ من الإنفاق على قطاع الصحة في كل بلد من النفقات من الأموال الخاصة، ويؤدي ذلك إلى عواقب من بينها دفع ١٠٠مليون شخص إلى دائرة الفقر المُدقِع سنوياً، ويرجع ذلك إلى أن زيادة الإنفاق المحلي أمر ضروري لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، لكن الإنفاق على قطاع الصحة ليس من قبيل التكاليف، وإنما هو استثمار في سبيل الحد من الفقر، وإيجاد الوظائف، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق نمو اقتصادي شامل، وإقامة مجتمعات تنعم بقدر أكبر من الصحة والأمان والإنصاف وقد تَضاعَفَ نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة في البلدان المتوسطة الدخل منذ العام ٢٠٠٠، حيث يبلغ مقدار ما تنفقه الحكومات على قطاع الصحة في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل ٦٠ دولاراً أمريكياً لكل شخص في المتوسط، وما يناهز ٢٧٠ دولاراً أمريكياً لكل شخص في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل.

(١)المرجع السابق.

كما تشير إحدى الدراسات[1] عن الآثار المترتبة على الأمراض غير السارية في البيئات المنخفضة والمتوسطة الدخل أنه من المتوقع أن يختلف التأثير بسبب وجود القليل من الحماية من المخاطر المالية في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وبالتالي فإن التكاليف المالية تتحملها إلى حد كبير الأسر المعيشية نفسها بدلا من الحكومات أو خطط التأمين، ومن ثم فهي تؤثر على الرفاه الاقتصادي للأسر المعيشية. وتزيد العبء المالي الناجم عن هذه الأمراض على الفرد والأسرة.

ومن هنا أشارت إحدى الدراسات[2] إلى أن الشمول المالي من الممكن أن يساهم في تحسين مستوى الصحة، وذلك من خلال خدمة الادخار التي تمكن الأفراد من إدارة نفقاتهم الطبية سواء المخطط لها أو غير المخطط لها، حيث أن الرعاية الصحية قد تكون أحد الأسباب الرئيسية في جعل الأشخاص في دوامة الفقر خاصة في الدول النامية، وذلك جراء المدفوعات النقدية على الرعاية الصحية التي قد تلتهم كل دخولهم، إذ أن أكثر من مليار شخص غير قادرين على استخدام الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها، في حين أن ١٠٠ مليون شخص يدفعون إلى الفقر، ويواجه ١٥٠ مليون شخص صعوبات مالية لأنهم يضطرون إلى الدفع مباشرة مقابل الخدمات الصحية التي يستخدمونها.

(1)Hyacinthe Tchewonpi Kankeu, Priyanka Saksena, Ke Xu and David B Evans, The financial burden from non-communicable diseases in low- and middle-income countries: a literature review, Kankeu et al. Health Research Policy and Systems 2013, p.2.

(2)Priyanka Saksena, Ke Xu and David B. Evans, IMPACT OF OUT-OF- CKET PAYMENTS FOR TREATMENT OF NONCOMMUNICABLE DISEASES IN DEVELOPING COUNTRIES: A REVIEW OF LITERATURE, World Health Organization, Discussion Paper No 2, Geneva 2011, p. 2-4.

وقد أشارت الدراسة [1]إلى أنه في بوركينا فاسو: استخدمت عينة فرعية من ٨٠٠ أسرة معيشية من الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية في منطقة نونة الصحية للنظر في حالات الإنفاق الصحي الكارثي، واستخدمت الدراسة عينات مختلفة من الإنفاق غير الغذائي (من ٢٠-٦٠٪ من الإنفاق غير الغذائي) لحساب حدوث الإنفاق الصحي الكارثي، وباستخدام تحليل الانحدار متعدد المتغيرات، وجدت الدراسة أنه عندما يكون أحد أفراد الأسرة مصابا بمرض مزمن، فإن احتمالات حدوث عواقب مالية كارثية مرتبطة بدفع تكاليف الخدمات الصحية زادت بما يتراوح بين ٣.٣ و ٧.٨ أضعاف.

وفي كينيا شملت الدراسة[2] ٢٩٤ أسرة ريفية و ٥٧٦ أسرة حضرية في مقاطعة كيليفي، ووجد أن ٥٪ و ٥.٧٪ على التوالي من دخل الأسرة المعيشية تم إنفاقهما عندما تم طلب الرعاية للأمراض المزمنة في المناطق الريفية والحضرية، وكان العبء على أفقر خمس أسر أعلى بكثير منه على الخمس الأغنى، حيث بلغ ٩.٦٪ من إنفاقهم في المناطق الريفية و ١١.٨٪ من إنفاقهم في المناطق الحضرية خلال فترة الاستدعاء من الدراسة.

وفي روسيا استخدمت الدراسة[3] ثماني جولات من مسح قياس مستويات

(1)Ibid

(2)Priyanka Saksena, Ke Xu and David B. Evans, IMPACT OF OUT-OF- CKET PAYMENTS FOR TREATMENT OF NONCOMMUNICABLE DISEASES IN DEVELOPING COUNTRIES: A REVIEW OF LITERATURE, World Health Organization, Discussion Paper No 2, Geneva 2011, p. 2-4.

(3)Priyanka Saksena, Ke Xu and David B. Evans, IMPACT OF OUT-OF- CKET PAYMENTS FOR TREATMENT OF NONCOMMUNICABLE DISEASES IN DEVELOPING COUNTRIES: A REVIEW OF LITERATURE, World Health Organization, Discussion Paper No 2, Geneva 2011, p. 2-4.

المعيشة في روسيا (١٩٩٧-٢٠٠٤). وهو يأخذ في الاعتبار الإنفاق الصحي على الأمراض المزمنة، وفقدان الدخل المتصل بالأمراض المزمنة، والنفقات غير الصحية، وهو يعرض الآثار المنفصلة والمشتركة لهذه المكونات من العبء المالي الكلي باستخدام نماذج متعددة المتغيرات، يزيد الإنفاق الصحي المباشر بنسبة ٦.٢٪ لكل حالة إضافية من الأمراض المزمنة في الأسرة، وينخفض الدخل المكتسب بنسبة ٤.٨٪، ولكن الدخل المحول الوارد من الدولة إلى الأسر المعيشية الأخرى يزيد بنسبة ٦.٦ ٪ لكل حالة من حالات الأمراض المزمنة في الأسرة، وكان التأثير الصافي هو أن الأمراض المزمنة قللت من المبلغ الذي يمكن أن تنفقه الأسر على أشياء أخرى، مما يشير إلى أن الأمراض المزمنة قللت من الرفاهية العامة للأسرة.

ولذا ذهبت إحدى الدراسات[1] التي أجريت في كينيا إلى أن توفير الحسابات الادخارية للأشخاص قد مكنهم من تغطية نفقاتهم الطبية بنسبة ٦٠٪ مع وجود اهتمام بالغ للأفراد على تخصيص جزء من أموالهم للحالات العلاجية الطارئة ، ودور خدمة التأمين الطبي في التخفيف من مخاطر هذه الحالات.

وفي الصين[2] بلغ عدد مستخدمي تطبيقي [illegible] التابعين لمجموعة شركات " آند جروب" وشركة " تنست" ١.٣ مليار و٩٠٠ مليون مستخدم على الترتيب،

(1)Pascaline Dupas and Jonathan Robinson, Savings Constraints and Microenterprise Development: Evidence from a Field Experiment in Kenya, American Economic Journal: Applied Economics, January 2013, p163-192.

(2) جون فورست وآخرون : من الابتكار إلى الشمول المالي، مرجع سابق، ص15.

كذلك فإن تطبيقات الدفع التي تعتمد على واجهات الأجهزة المحمولة ورموز الاستجابة السريعة، قد مهدت الطريق لمجموعة كاملة من الخدمات المالية، بدءاً من القروض وصناديق سوق المال إلى" المعونة المتبادلة" وهي شكل من أشكال التأمين الصحي.

المطلب الثاني

تعزيز جودة التعليم والمساواة بين الجنسين وتوفير العمل اللائق

أتناول في هذا المطلب ثلاثة من الأهداف التي يساهم الشمول المالي في تحقيقها وهى الهدف الرابع تعزيز جودة التعليم، والهدف الخامس المساواة بين الجنسين والهدف السادس توفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

الهدف الرابع: تعزيز جودة التعليم: يقوم التعليم بدور رئيسي في تمكين الناس من التمتع بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الصحة، والعكس صحيح، ومع ذلك، لا يزال الملايين من الأطفال والشباب والمراهقات مبعدون عن مقاعد الدراسة ومحرومون من حقوقهم ويُعد الاستثمار في التعليم، خطوة تمكّن الشباب والفتيات من اتّباع أنماط عيش سليمة وآمنة، ومن الحصول على عمل لائق بعد الدراسة، كما يساعد ذلك الفتيات والشابات على إطلاق العنان لكامل طاقاتهن ودفع عجلة التنمية في مجتمعاتهم وبلدانهم، ومع ذلك فإنه وفقا للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع التابع لمنظمة اليونسيكو[1] يفيد بأن حوالى ٥٧ مليون طفل في

(١) منظمة اليونسيكو (UNESCO):المنتدى العالمي للتربية يحدد خارطة طريق عالمية للتعليم لغاية عام

سن التعليم الابتدائي و٦٣ مليون مراهق لا يزالون غير ملتحقين بالمدارس وأن عدد الراشدين الأميين يقارب ٧٨١ مليونـًا على الصعيد العالمي، كما تشير التقديرات الواردة في التقرير العالمي إلى أنه سيتعين تأمين مبلغ إضافي قدره ٢٢ مليار دولار كل سنة لضمان تعميم التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي، ولضمان التحاق جميع الأطفال بالمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي بحلول عام ٢٠٣٠م.

ومما هو معروف أن تعزيز جودة التعليم يرتبط بقدرة الأسرة على الاستثمار في فرص التعليم المختلفة، نظراً لأن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على رأس المال البشري، فكلما كان رأس المال البشري مدرب بشكل كفء كلما كان ذلك سبب من أسباب ارتفاع مستويات التنمية، والعكس صحيح[1].

حيث تؤكد إحدى الدراسات[2] إلى أن مقياس الإنفاق الإجمالي للأسر المعيشية التي استطاعت الوصول إلى الخدمات المالية له تأثير إيجابي وذي دلالة إحصائية على النفقات في التعليم واللحوم والأسماك والمهرجانات والاحتفالات، فتنفق الأسر المعيشية في المتوسط ٢٠٪ أكثر في التعليم و ١٥٪ أكثر في اللحوم والأسماك

٢٠٣٠م، أبريل ٢٠٢٢، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع :

https://www.unesco.org/ar/articles/almntdy-alalmy-lltrbyt-yhdd-khartt-tryq-almyt-lltlym-lghayt-am-2030-0.

(١) وفاء حمدوش: مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة– حالة الدول العربية، مرجع سابق، ص١٢٤–١٢٥، د. محمد محروس سعدوني: الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لواقع الدول العربية، مرجع سابق، ص٣٦.

(2)Silvia Prina, Banking the poor via savings accounts: Evidence from a field experiment, Journal of Development Economics, VOL 115, (2015), p. 27.

وبالتالي، قد يكون الحال هو أن الأسر المعيشية ربما تكون قد أعادت توزيع نفقاتها واستفادت من ادخارها في الحساب، مما يفسر أن الزيادة في الانفاق على التعليم التي تقدر بحوالي ٢٠٪ كانت من نصيب الأسر التي تمكنت من فتح حسابات مصرفية مجانية في دولة نيبال.

كما أثبتت إحدى الدراسات[١] أيضاً والتي شملت عينة من مهاجري دولة السلفادور إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أن هؤلاء المهاجرين تمكنوا من تحويل مبالغ نقدية لأبنائهم بغرض تغطية نفقات الدراسة والتعليم في السلفادور، وبفضل خدمة التحويل الرقمي التي أتاحت لهم ذلك، كان هذا من أحد العوامل التي قللت نسبة التسرب من المدرسة، وعملت على خفض عمالة الأطفال، وجعلت الأطفال يلتحقون بالمدارس الخاصة، ويدفعون الرسوم الدراسية المقررة عليهم، ومن ثم يزداد تحصيلهم ومستواهم التعليمي.

الهدف الخامس: تعزيز المساواة بين الجنسين:

حسب تقرير "المرأة وأنشطة الاعمال والقانون ٢٠٢٢م" الصادر عن البنك الدولي[٢] إن نحو ٢.٤ مليار امرأة في سن العمل لا تتاح لهن فرص اقتصادية

(1) Kate Ambler, Diego Aycinena, Dean Yang, Subsidizing Remittances for Education: A Field Experiment Among Migrants from El Salvador, American Economic Journal: Applied Economics,Vol. 7, No.2 April 2015, p.23-25..

(٢) البنك الدولي: حوالي ٢.٤ مليار امرأة على مستوى العالم لا يتمتعن بنفس الحقوق الاقتصادية التي يتمتع بها الرجال، مارس ٢٠٢٢، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release /2022/03/01/nearly-2-4-billion-women-globally-don-t-have-same-economic-rights-as-men ، The World Bank, Women, Business and the Law 2022 , Available online at: https://wbl.worldbank.org/en/wbl.

متساوية، ويضع ١٧٨ بلدا حواجز قانونية تحول دون مشاركتهن الاقتصادية الكاملة، وفي ٨٦ بلدا، يوجد شكل من اشكال القيود على عمل المرأة، بالإضافة الى ان هناك ٩٥ بلداً لا يكفل للنساء المساواة في الأجر للعمل المتساوي القيمة، وعلى مستوى العالم، مازالت النساء لا يتمتعن إلا بثلاثة أرباع الحقوق القانونية الممنوحة للرجال – إذ يبلغ مجموع النقاط للنساء ٧٦.٥ من ١٠٠ نقطة يمكن تسجيلها، وهو المستوى الذي يشير إلى المساواة القانونية الكاملة. وعلى الرغم من التأثير الكبير على حياة النساء وسبل كسب أرزاقهن نتيجة تفشي جائحة كورونا العالمية، قام ٢٣ بلدا بتعديل قوانينه في عام ٢٠٢١ من اجل اتخاذ خطوات ضرورية نحو تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز[1]، فإن الفجوة عالميا بين إجمالي الدخل المتوقع مدى الحياة بين الرجال والنساء تبلغ ١٧٢ تريليون دولار– أي ما يعادل ضعفي إجمالي الناتج المحلي السنوي في العالم، وفي حين نتقدم من اجل تحقيق تنمية خضراء، ومرنة وشاملة للجميع، يجب على الحكومات تسريع وتيرة الإصلاحات القانونية حتى تتمكن النساء من تحقيق كامل إمكاناتهن والاستفادة بشكل كامل ومتساوٍ، وسجَّلت منطقتا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب صحراء أفريقيا أكبر تحسينات على مؤشرات تقرير المرأة والعمل والقانون في ٢٠٢١، لكنهما لا تزالان متأخرتين عن مناطق العالم الأخرى بشكل عام.

(1) Ibid

ويعد سد الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي أحد العوامل المساعدة في النمو الاقتصادي والحد من عدم المساواة وتطور الأعمال والاندماج الاجتماعي، حيث يساعد الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية واستخدامها على تعزيز مساهمة النساء والشركات التي تقودها النساء في النمو، وتجانس الاستهلاك، وخفض المخاطر المالية والتكاليف، وتوفير الأمن، وزيادة معدلات الادخار والاستثمار، وخلق فرص تجارية جديدة[1].

كما يساهم وصول المرأة إلى المنتجات والخدمات المالية في دعم استقلالية المرأة، ويسمح باستخدام مواردها الشخصية والأسرية بشكل أفضل لصالح تلك المرأة نفسها ولصالح عائلتها، حيث تميل النساء أكثر من الرجال لإنفاق أموالهم على تعليم أطفالهن، ودفع رسومهم الدراسية، فضلاً عن الرعاية الصحية لعائلتهن، وتحسين مساكن العائلة، وتوفير الاحتياجات الغذائية[2].

وأيضـًا يساعد توفير الائتمان الميسر للنساء على تنمية مشاريعهن الصغيرة والمتوسطة بشكل مستدام، ولكن من الملاحظ أن الشركات المملوكة للنساء عادة ما تكون عليها قيود في الائتمان، نظراً لأن نشاطها يتركز في قطاعات أقل ربحية وعادة ما تعمل في القطاع غير الرسمي، ومن هنا فإن الكثيرات من هؤلاء النساء ما يعتمدن

(1) Carolina Trivelli, Carolina Villanueva, Marcela Marincioni, Jaqueline Pels, Florencia Caro Sachetti, Carolina Robin, Financial Inclusion for Women: A Way Forward, GEBDER ECONOMIC EQUITY, 2018, Retrieved May 22, 2022, Available at: https://t20argentina.org/wp-content/uploads/2018/07/Financial-Inclusion-for-Women-Final.pdf

(2) Alliance for Financial Inclusion (AFI), POLICY FRAMEWORKS TO SUPPORT WOMEN'S FINANCIAL INCLUSION, AFI SPECIAL REPORT, Alliance for Financial Inclusion (AFI), March 2016, Retrieved May 22, 2022, Available at: https://www.afi-global.org/sites/default/files/publications/2016-08/2016-02-womenfi.1_0.pdf, p.7.

على العائلة والأصدقاء لتنمية وتطوير أعمالهن وسد الفجوة الائتمانية[١].

وتشير التقديرات[٢]إلى أن أكثر من ٧٠٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء على مستوى العالم إما لا تتمتع بخدمات مالية أو تعاني من نفص الخدمات.

وتشير إحدى الدراسات[٣] إلى أن حصول النساء على الائتمان الميسر في المناطق الريفية في منغوليا كان له دور رئيسي في مساعدتهن على امتلاك وتنمية مشاريعهن، حيث كانت النساء الفقيرات اللائي حصلن على قروض ميسرة صغيرة عن طريق برنامج للإقراض الجماعي أكثر قدرة بنسبة ١٠٪ على امتلاك مشروع تجاري.

كما أن للمدخرات الفردية والمدخرات الخاصة أهمية كبيرة في مساعدة النساء على الاستثمار في الأعمال، وزيادة دخلهن، وتطوير الاستقلالية المالية، والاستهلاك السلس، وتخفيف المخاطر، كما يمكن لحسابات التوفير زيادة مدخرات المرأة لإعانتها في حالة انهيار الزواج[٤].

وقد أشارت إحدى الدراسات[٥] أن حسابات الادخار الرسمية قد ساعدت صاحبات المشاريع الصغيرة في كينيا على الاستثمار في أعمالهن بنسبة تصل إلى نحو

(1) Caren Grown, Alicia Hammond, Women's Financial inclusion: A Down Payment on Achieving the SDGs CGAP, 2016, Retrieved May 25, 2022, Available at: https://www.cgap.org/blog/ womens-financial-inclusion-down-payment-achieving-sdgs

(2) Alliance for Financial Inclusion (AFI), op. cit. p.7.

(3) Caren Grown, Alicia Hammond, Women's Financial inclusion: A Down Payment on Achieving the SDGs, op. cit.

(4) Nava Ashraf, Dean Karlan, Wesley YinFemale Empowerment: Impact of a Commitment Savings Product in the Philippine, World Development, Volume 38, Issue 3, March 2010, Pages 333-344

(5) Caren Grown, Alicia Hammond, Women's Financial inclusion: A Down Payment on Achieving the SDGs, op. cit.

٥٦٪، وفي شيلي ساعدت حسابات الادخار الرسمية النساء على زيادة الاستهلاك ومواجهة الصدمات الاقتصادية وزيادة الرفاهية الشخصية والاجتماعية.

كما أظهرت إحدى التجارب في الفلبين[١] أن توفير حسابات الادخار للنساء ساهم في تحسين القرارات داخل الأسرة حيث اكتسبت النساء سلطة أكبر في القرارات المتعلقة بتعليم الأطفال وشراء السلع المعمرة كالغسلات والمواقد[٢].

كما بينت إحدى الدراسات أن خدمة التأمين قد ساعدت المزارعات من زيادة الإنتاج وتحسين مستوى الأمن الغذائي.

الهدف السادس: العمل اللائق والنمو الاقتصادي:

لا شك أن عملية استبعاد الفقراء من النظام المالي الرسمي ينعكس انعكاساً سلبياً على مشاركتهم في النمو الاقتصادي، فبالرغم من ارتفاع مستوى الدخول بشكل كبير بالنسبة لغالبية سكان العالم خلال العقدين الماضيين، فإن عدم المساواة في الدخل بين الأغنياء والفقراء في الاقتصاديات المتقدمة لا تزال في أعلى مستوياتها، كما لا تزال هناك فجوات كبيرة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية في الاقتصاديات النامية، مما يؤكد الحاجة إلى النمو الاقتصادي على نطاق واسع [٣].

(1) CLARA DELAVALLADE,FELIPE DIZON,RUTH VARGAS HILL AND JEAN PAUL PETRAUD, Managing risk with insurance and savings: Experimental evidence for male and female farm managers in West Africa, The International Food Policy Research Institute (IFPRI), Discussion Paper 01426, March 2015,p.9, Cristina Manfre and Caitlin Nordehn, Cultural Practice, Exploring the Promise of Information and Communication Technologies for Women Farmers in Kenya, Feed The future, Meas Case study #4,August 2013,p.9

(2) Nava Ashraf, Dean Karlan, Wesley YinFemale Empowerment: Impact of a Commitment Savings Product in the Philippine,op.cit. p. 338

(٣) وفاء حمدوش: مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة– حالة الدول العربية، مرجع

ويعد الشمول المالي أحد الفرص المهمة التي يمكن من خلالها تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، من خلال توفير عملية الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية للأفراد من تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الاقتصادية المنتجة وتحسين الابتكارات الناجحة [١].

كما يساهم الشمول المالي في تعزيز قدرة الجهاز المصرفي الرسمي على الربط بين المدخرين والمستثمرين، وبدون هذا الربط قد يتم استثمار المدخرات غير المصرفية من قبل المدخرين أنفسهم في الأصول التي تحقق عوائد منخفضة، مما يقلل من فرص النمو الاقتصادي، فهو يعمل على تجميع المدخرات واستثمارها في القطاعات التي يمكن أن تحقق معدلات عائد أعلى بسبب وفورات الحجم واستخدام تكنولوجيا أفضل[٢].

ويسهم نشاط سوق التأمين في تعزيز تنمية سوق الأوراق المالية، عن طريق استثمار الأموال(المدخرات) التي يتم جمعها من خلال منتجات ادخارية تعاقدية في الأسهم، ودعم النشاط الريادي، وتعزيز البرامج الاجتماعية، وتشجيع تراكم رأس المال الجديد وتعزيز كفاءة التخصص.[٣].

سابق، ص١٢٥، د. محمد محروس سعدوني: الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لواقع الدول العربية، مرجع سابق، ص٣٦

(١) المرجعان السابقان: نفس الصفحات.

(2) Louis Kasekende, What Role Does Financial Inclusion Play in the Policy Agenda for Inclusive Growth in Sub-Saharan Africa? Development, Volume 57, 2014,(3-4) , p.482.

(3) J. François Outreville The Relationship Between Insurance and economic development: 85 Empirical papers for A Review of The Literature, Risk Management and Insurance Review, Volume 16, No.1, 2013, p.102.

وتشير العديد من الدراسات[١] إلى وجود صلة قوية بين الوصول إلى الخدمات المالية والنمو الاقتصادي، فتشير الأدلة التطبيقية إلى وجود ارتفاع في مستويات الدخل في البلدان ذات العائد المرتفع من فروع البنوك والحسابات المصرفية والودائع، كما يساعد التوسع في نطاق الخدمات المالية الرسمية [٢] على إضفاء الطابع الرسمي على جميع الأنشطة الاقتصادية وتمكين الحكومات من تعقب الأموال وتبسيط إجراءات تحصيل الضرائب ومنع التهرب الضريبي، وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية، مما يعزز قدرة الحكومات على الإنفاق على تحسين البنية التحتية وخطط التنمية الاقتصادية.

ويظهر من تجربة الاقتصاد التايلاندي[٣] أن التوسع في إتاحة وصول الأفراد إلى الخدمات المالية أدى إلى رفع معدل النمو الاقتصادي في تايلاند بشكل كبير.

وتستطيع الأنظمة المالية الرسمية[٤] منع وكشف جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتجارة الأسلحة غير المشروعة والفساد، مما يساعد في بناء نظام مالي متوافق مع المعايير العالمية ويزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ويعزز ثقة

(1) Simon Neaime, Isabelle Gaysset, Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequalityfinance Research Letters, volume 24, 2018, p.231.

(2) Mbutor O. Mbutor* and Ibrahim A. Uba, The impact of financial inclusion on monetary policy in Nigeria, Journal of Economics and International Finance, volume 5, Issue 8,November, 2013, p.321.

(4) Alfred Hannig and Stefan Jansen, Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues, ADBI Working Paper Series, No. 259. Asian Development Bank Institute , Tokyo, 2010. P. 12, Available at: https://www.adb.org/sites/default/files/publication/156114/adbi-wp259.pdf

(4) Sandra Carolina Férez Blando, Linking Financial Inclusion and Development, FACULTAD DE CIENCIAS ECONÓMICAS Y EMPRESARIALES, NIVERSIDAD COMPLUTENSE MADRID, Curso Académico 2012/2013, Retrieved june 18 , 2022, Available at: https://eprints.ucm.es/id/eprint/26090/1/TFG13Ferez.pdf . p. 7.

المستثمرين، مما سيؤدي في النهاية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما يقوم الشمول المالي بتعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة على التوسع في المشروعات القائمة[١].

كما يساهم الشمول المالي في توفير فرص العمل وخفض معدلات البطالة من خلال تمويل العمل الحر وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتسم بكثافة استخدام العمالة[٢]، وقد ساعد تطبيق برنامج للقروض الصغيرة الميسرة للشباب في جمهورية البوسنة والهرسك على زيادة الأنشطة التجارية وزيادة ملكية الأعمال، وارتفاع معدلات التوظيف، وزيادة الأرباح[٣].

وتشير التقديرات[٤]إلى أن توفير فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية للمشروعات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة معدلها السنوي لتوظيف العمالة بنسبة ١٪ وزيادة بنسبة ٢.٤٪ في نمو معدل إنتاجية القوى العاملة بها.

ويتطلب الشمول المالي فتح فروع جديدة للبنوك للوصول إلى جميع المناطق،

(1) Lakuma, Corti Eliab Paul; Marty, Robert; Muhumuza, Fred, Financial inclusion and micro, small, and medium enterprises (MSMEs) growth in Uganda, Journal of Innovation and Entrepreneurship, volume 8, NO.15, 2019, p.3.

(2) Peterson K. Ozili, Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Borsa _ Istanbul Review, volume 18, Issue4, 2018, pp.331.

(3) Britta Augsburg, Ralph De Haas, Heike Harmgart, and Costas Meghir, The Impacts of Microcredit: Evidence from Bosnia and Herzegovina, American Economic Journal: Applied Economics , volume7, NO.1, 2015, p.202.

(4)Nicolas Blancher,(2019) Financial Inclusion:of Small and Medium -Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia, op. cit. p.6.

مما يخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي يقلل من البطالة[1]، وفي تجربة رائدة قام بها بنك **Banco Azteca** في دولة المكسيك[2] قام بافتتاح ٨٠٠ فرع في وقت واحد بغرض توجيه الائتمان للآسر العاملة في الاقتصاد غير الرسمي، والذي يقدر أنها كانت تمثل أكثر من ٧٠٪ من جميع الأسر في المكسيك، وكانت مستبعدة من القطاع المصرفي الرسمي ، نجحت التجربة في زيادة مستويات الدخل بنسبة ٧٪ في المتوسط على مدى عامين، كما ساعدت ملاك الأعمال غير الرسميين على مواصلة أعمالهم بدلاً من إغلاقها، ومن ثم ساهمت في خفض معدل البطالة بنسبة ١.٤٪.

وقد أظهر إحدى الدراسات[3] أن الشمول المالي قد ساعد على زيادة نمو الاقتصاد، حيث ساعد استخدام الهاتف المحمول وأدوات تكنولوجيا الاتصال (**ICT**) من تحسين وصول الخدمات المالية للمناطق التي لا يتوافر فيها الخدمات المالية المصرفية، مما مكن الأفراد من تمويل أعمالهم وادخار أرباحهم وتغطية نفقاتهم.

المطلب الثالث

تطوير الصناعة وتوفير المياه النظيفة والطاقة والحد من عدم المساواة بين المؤسسات.

(1) Sandra Carolina Férez Blando, Linking Financial Inclusion and Development, FACULTAD DE CIENCIAS ECONÓMICAS Y EMPRESARIALES, NIVERSIDAD COMPLUTENSE MADRID, op. cit.. p. 7.

(2) MIRIAM BRUHN, INESSA LOVE, The Real Impact of Improved Access to Finance: Evidence from Mexico, The Journal of Finance, Volume LXIX, NO.3, June 2014, pp.1348-1349.

(3) Mihasonirina Andrianaivo and Kangni Kpodar, ICT, Financial Inclusion, and Growth: Evidence from African Countries, IMF Working International Monetary Fund , Paper, WP/11/73 , April 2011 , p.13.

أتناول في هذا المطلب أربعة من الأهداف التي يساهم الشمول المالي في تحقيقها وهي الهدف السابع تطوير الصناعة والابتكار وتنمية البنية التحتية، والهدف الثامن وهو الوصول إلى خدمات المياه النظيفة والنظافة الصحية، والهدف التاسع وهو الحصول على طاقة نظيفة وبأسعار معقولة والهدف العاشر وهو الحد من أوجه عدم المساواة والعدل والمؤسسات القوية وذلك على النحو التالي:

الهدف السابع: تطوير الصناعة والابتكار وتنمية البنية التحتية:

لا شك أن إتاحة المصادر المالية للجميع بسهولة ويسر يشجع على الابتكار والتطوير، فعملية تشجيع الابتكار تتطلب الحصول على الائتمان وغيره من الخدمات المالية، لأن المبتكر أو المخترع لن يستطيع أن يحول فكرته إلى ابتكار حقيقي ملموس دون حصوله على التمويل المناسب، مما سيؤدي إلى تطوير العملية الصناعية، وتشجيع عملية الاستثمار، ولن تتمكن الدول من تطوير بنيتها التحتية دون وجود التمويل المناسب، حيث تحتاج إلى نظام مصرفي ناجح ليدعمها، وبدون البنية التحتية اللازمة لن يمكن التطوير والابتكارات في جميع المجالات، ولتحقيق مستويات أعلى من الشمول المالي يتطلب بنية تحتية لسهولة الوصول إلى البنوك، سواء فعلياً أو إلكترونياً[١]. وحسب احصائيات مؤسسة التمويل الدولية[٢]، فإن عدد

(١) د. رشا فؤاد عبد الرحمن: الشمول المالي داعم أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة في ظل جائحة كوفيد ١٩، ص٢٢، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://idsc.gov.eg/Upload/DocumentLibrary/Attachment_A/4585.

(٢)وفاء حمدوش: مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة- حالة الدول العربية، مرجع

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية وغير الرسمية في جميع أنحاء العالم يتراوح ما بين ٣٦ مليون إلى ٤٠ مليون.

وفي الدول العربية[1] أصبح قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يحتل أولوية في برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك بعد تناميها وارتفاع مساهمتها في الناتج المحلى الإجمالي، فقد بلغ عدد هذه المشروعات حوالي ٥.٥ مليون منشأة، تركز العدد الأكبر منها في مصر بنسبة ٤٤٪ والسعودية ١٨٪، وتونس ١١٪ ، والمغرب ٩٪، والإمارات ٦٪، حيث تقدر نسبتها من المشروعات ما بين ٩٠و٩٩٪، وتساهم هذه المشروعات بنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين٢٢ و٨٠٪ في الدول العربية.

ونظراً لأهمية هذه المشروعات في دعم الاقتصاد ودفع عجلة التنمية فإن الشمول المالي يستطيع أن يساهم في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر سواء التي ستقام أو التوسع في نشاط المشروعات القائمة من خلال توفير التمويل اللازم، وتشير التقديرات إلى أن توفير الخدمات المالية الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية يؤدي إلى معدل نمو

سابق، ص١٢٦.

(١) د. هبة عبد المنعم، د. الوليد طلحة، أ. طارق إسماعيل: النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٩م ، ص ١١-١٢.

بنسبة ١٪.[١]

كما يدعم الشمول المالي الابتكار وريادة الأعمال، من خلال توفير التمويل اللازم للأنشطة الابتكارية وتشجيع روح المغامرة واستخدام التكنولوجيا، وقد ساعد الشمول المالي في الهند على زيادة الأنشطة الابتكارية وزيادة عدد براءات الاختراع[٢].

وقد توصلت إحدى الدراسات[٣] والتي أجريت في الهند، إلى أن زيادة فرص الحصول على الائتمان ساهم في زيادة أرباح رجال الأعمال بشكل كبير[٤]، كما أثبتت دراسة عشوائية في منغوليا أن توافر الائتمان سمح للنساء بتوسيع أعمالهن والاستثمار في المشاريع الصغيرة.

الهدف الثامن: الوصول إلى خدمات المياه النظيفة والنظافة الصحية:

إن الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي والري يحتاج إلى تكاليف استثمارية كبيرة في البنية التحتية، من خلال إقامة شبكات التوصيل وإقامة المرافق، وشراء الأصول الكبيرة كخزانات المياه، ومعدات الصرف الصحي، ولذلك يصعب

(1)Nicolas Blancher,(2019) Financial Inclusion:of Small and Medium -Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia, op. cit. p.6.

(2) Vijay Kelkar, Financial Inclusion for "Inclusive Growth", ASCI Journal of Management , volume 39, NO.1,2009, p. 68.

(3) Attanasio, Orazio; Augsburg, Britta; de Haas, Ralph; Fitzsimons, Emla; Harmgart, Heike, Group lending or individual lending? Evidence from a randomised field experiment in Mongolia,WZB Discussion Paper, No. SP II 2014-303, Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung, (WZB), Berlin, February 2014. Available at: https://www.econstor.eu/handle/10419/93060, p.2.

(4) Abhijit Banerjee, Esther Duflo, Nathanael Goldberg, Dean Karlan, Robert Osei, William Parienté, Jeremy Shapiro, Bram Thuysbaert, Christopher Udry, A multifaceted program causes lasting progress for the very poor: Evidence from six countries, RESEARCH ARTICLE SUMMARY, DEVELOPMENT ECONOMICS, 15 MAY 2015 • VOL 348 ISSUE 6236, p.3.

على العديد من الأسر الفقيرة خاصة في الدول النامية الوصول إلى مياه الشرب النظيفة والمرافق الصحية المأمونة والمريحة[١].

ومن هنا تلجأ الأسر الفقيرة وغير القادرة على تحمل تكاليف الوصول إلى المرافق العامة إلى الأساليب البدائية منخفضة الجودة للحصول على المياه، مما يشكل خطورة على الصحة العامة، وبزيد من انتشار الأمراض والأوبئة، كما أن عدم وجود مياه الري ينتج عنه انخفاض الإنتاج الزراعي[٢].

ويأتي دور الشمول المالي لتحقيق هذا الهدف من خلال مساعدة الأسر الفقيرة على الحصول على المياه النظيفة من خلال إرسال الإعانات المالية عبر التحويلات الرقمية التي تصل مباشرة إلى محافظ المستلمين الرقمية، أو استخدام بطاقات رصيد المياه المدفوعة مسبقـًا والتي تقبل الدفع الرقمي [٣].

كما تساعد التكنولوجيا المائية والمتمثلة في رقمنة المياه على تشجيع الشركات على الاستثمار في مرافق المياه وسهولة حصولها على الإيرادات، وتوفير الوقت والمال للعملاء، وقد أظهرت إحدى التجارب في كينيا[٤] أن نظام المدفوعات الرقمية الذي طبقته إحدى شركات خدمات المياه قد ساعد على تقليل فرص الفساد، وتوفير النفقات، وتحقيق إيرادات جديدة كبيرة، من خلال السماح للمستخدمين

(1) John Ikeda and Ken Liffiton, Fintech for the Water Sector, Advancing Financial Inclusion for More Equitable Access to Water, World Bank, Washington, 2019, p.1.
(2) Ibid: p. 1.
(3) Daniel Waldron, 4 ways Digital finance can Help Bring Clean Water to all, CGAP, 2015, Retrieved may 22, 2022, Available at: https://www.cgap.org/blog/4-ways-digital-finance-can-help-bring-clean-water-all.
(4) Ibid.

بالدفع باستخدام أموال الهاتف المحمول، والذي خفض من الوقت اللازم لدفع فاتورة المياه بنسبة ٨٢٪.

كما يستطيع الشمول المالي أن يساعد الفقراء من خلال تقديم قروض صغيرة ميسرة على تمويل احتياجاتهم من المياه والصرف الصحي، ففي إحدى الدراسات[١]عن تطبيق برنامج للقروض الصغيرة في الهند في عام ٢٠٠٩م من خلال شراكة عقدت بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، نجد أن هذا البرنامج قد ساعد على تحسين أنظمة الصرف الصحي لما يتراوح ما بين ٥٠٠ ألف و٦٠٠ ألف أسرة في ولايات مختلفة.

كما يساهم توفير حسابات الادخار للفقراء في تجميع المدخرات الصغيرة ليتم استغلالها في وقت لاحق في الانفاق على التكاليف اللازمة للحصول على خدمات المياه والصرف الصحي[٢].

وقد طبقت غانا[٣] برنامج ادخار لمساعدة سكان العاصمة أكرا على الادخار لشراء دورات المياه المدعومة بالتعاون مع إحدى شركات الهاتف المحمول بتمويل من البنك الدولي، كإعانة جزئية لبناء دورات المياه المنزلية في المناطق ذات الدخل المنخفض، وقد استخدم المستفيدون من هذا البرنامج وقاموا بتقديم ودائع عن طريق تحويل الأموال مباشرة عبر الهاتف المحمول، وقد زود هذا البرنامج

(1) Valentin Post (WASTE) & Vijay Athreye, An overview of the financial instruments for sanitation used in FINISH programmes in India and Kenya, Financing Sanitation, PAPER SERIES #1, October 2015, p. 5.
(2) John Ikeda and Ken Liffiton, Fintech for the Water Sector, Advancing Financial Inclusion for More Equitable Access to Water, op. cit, p.12.
(3) Ibid: p.12.

بخاصية أنه لا يمكن إنفاق هذه الودائع على عناصر أخرى أو سحبها بسهولة، وهذا يعد شكلاً من أشكال وفورات الالتزام، وقد نجح البرنامج في أول عامين في تجميع مدخرات تقدر بحوالي ٨٠٠ ألف دولار أمريكي لبناء ما يقرب من ٤٠٠٠ دورة مياه.

الهدف التاسع: الحصول على طاقة نظيفة وبأسعار معقولة:

يجد معظم الفقراء صعوبة في الحصول على الطاقة خاصة في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف إقامة شبكات الكهرباء، وصعوبة الحصول على مصادر الطاقة التقليدية، ومن هنا يكثر ويزداد الطلب على أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية خارج الشبكة، ولكنها أيضـاً تعد مكلفة خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض، ولذلك نجد الكثير من الفقراء لا يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم من الطاقة[1].

ويمكن للشمول المالي المساهمة في وصول الطاقة إلى الفقراء من خلال مساهمته في توفير الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتوفير الائتمان، وتوفير حسابات الادخار، وأنظمة التأمين الفعالة، والدفع الإلكتروني، في تحفيز الاستثمار في إنتاج أنظمة الطاقة خارج الشبكة، وتمكين الفقراء من توفير التمويل اللازم

(1) Richa Goyal, Arne Jacobson, Robin Grveasteijn, SPOTLIGHT: DOES PAYGO UNLOCK ENERGY ACCESS AND FINANCIAL INCLUSION? PAYGO does not pay for itself, but its role in expanding system affordability and energy access is crucial, 17. Sep, 2018, Retrieved may 22, 2022, Available at: https://www.inclusivebusiness.net/ib-voices/spotlight-does-paygo-unlock-energy-access-and-financial-inclusion.

للحصول على خدمات الطاقة[١].

وفي إحدى الدراسات[٢]أشارت إلى أن إحدى الشركات العاملة في مجال أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية قد قامت في عام ٢٠١٥م بتنفيذ برنامج يستهدف توفير خدمات الطاقة للأسر الفقيرة في السنغال وكوت ديفوار ومدغشقر ومالي، وكان هذا البرنامج عبارة عن تقديم قروض صغيرة ميسرة لتمويل شراء أنظمة الطاقة الشمسية غير المرتبطة بشبكة الكهرباء الأساسية، ويتم تسديد القروض عبر الهاتف المحمول لتوفير نفقات إنشاء الفروع للشركة، وتوفير تكاليف السداد النقدي للعملاء، وقد حقق هذا البرنامج نجاحـًا كبيراً في تمويل وتوزيع أكثر من ١٥٠ ألف وحدة.

الهدف العاشر : الحد من أوجه عدم المساواة والعدل والمؤسسات القوية: تشير بيانات البنك الدولي[٣] إلى أن من المتوقع أن يتراوح عدد الفقراء فقراً مدقعـًا في ٢٠٢٢ بين ٦٥٧ مليونا و٦٧٦ مليونا. وأشارت تنبؤاتنا قبل بدء الجائحة إلى أن عدد الفقراء إجمالا بلغ ٥٨١ مليونا في ٢٠٢٢، ويعني هذا أن جائحة كورونا والضغوط التضخمية المتزايدة، والحرب في أوكرانيا ستؤدي إلى إضافة ما بين ٧٥ مليون شخص إلى ٩٥ مليونـًا على مصاف الفقراء مقارنة بتنبؤات ما قبل الجائحة.

(1) Soumya Bhowmick, Financial inclusion to promote energy efficiency in India?MAR 06 2019, Retrieved may 22, 2022, Available at: https://www-orfonline-org.translate.goog/expert-speak/financial-inclusion-promote-energy-efficiency-india-48694/

(2) Daniel Waldron, PAYGo Solar Opens Pathways to Microfinance in Rural Senegal ,CGAP, 2019, Retrieved may 22, 2022, Available at: https://www.cgap.org/blog/paygo-solar-opens-pathways-microfinance-rural-senegal.

(٣) دانيال ماهلر، نيشانت بونزان، روث هيل، كريستوف لاكنر، هاويو وو& نوبيو بوشيدا: الجائحة الأسعار والفقر، مرجع سابق.

كما يقول البنك الدولي[1] في أحدث إصدار من تقرير البنك الدولي المعنون الفقر والرخاء المشترك لعام ٢٠٢٢م إنه من غير المحتمل أن يحقق العالم هدف القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ بدون تحقيق معدلات نمو اقتصادي تتحدَّى التاريخ خلال ما تبقَّى من هذا العقد، ويخلص التقرير إلى أن جائحة كورونا (كوفيد-١٩) وجَّهت أكبر لطمة لجهود العالم للحد من الفقر منذ عام ١٩٩٠ وأن الحرب في أوكرانيا تُنذِر بأن الأوضاع ستزداد سوءا، وتشير تقديرات الدراسة إلى أن الجائحة دفعت نحو ٧٠ مليون شخص للسقوط في براثن الفقر المدقع في عام ٢٠٢٠، وهي أكبر زيادة في عام واحد منذ أن بدأ رصد أوضاع الفقر في العالم في ١٩٩٠. ونتيجةً لذلك، يُقدَّر أن ٧١٩ مليون شخص كانوا يعيشون على أقل من ٢.١٥ دولار للفرد يوميا بنهاية عام ٢٠٢٠م.

كما تشير الإحصائيات[2] إلى أن حوالي نصف سكان العالم يحصلون على أقل من ١٠٪ من الثروة العامة، وإنعدام الاستقرار الذي يميز الدول النامية، وتفشي ظاهرة عدم المساواة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد السواء، ووجود عدم الاستقرار السياسي، وحدوث الاضطرابات الاجتماعية، كل هذه عوامل ستؤثر

(١)البنك الدولي: توقف التقدم الذي أحرزه العالم في الحد من الفقر المدقع، واشنطن ٥ أكتوبر ٢٠٢٢م، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

.https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/10/05/

(٢)وفاء حمدوش: مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة- حالة الدول العربية، مرجع سابق، ص١٢٦.

بلا شك على النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن للشمول المالي أن يقلل من هذه الاضطرابات، من خلال مساعدة الفقراء في الحصول على المساعدات المالية من طرف أصدقائهم وأفراد عائلتهم عن طريق التحويل النقدي عبر الهاتف المحمول، وذلك لمواجهة الصدمات الاقتصادية.

وقد أكدت دراسة [١] (معهد التنمية لما وراء البحار) أن وكالات الإغاثة بدأت في استخدام الخدمات المالية الرقمية بدلاً من النقود لتوفير المال لضحايا الكوارث الطبيعية، ففي لبنان هناك أكثر من مليون لاجئ يستخدمون البطاقات المصرفية لجمع المساعدات، وشراء السلع، وسحب الأموال من أجهزة الصراف الآلي. كما أظهرت الدراسة التجريبية الأخيرة على الإغاثة من الفيضانات في بنجلاديش مزايا النقد المحمول في تقديم المساعدات.

وفي دراسة للبنك الدولي[٢] في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا توصلت إلى أن البلدان التي تعاني من الضعف والصراع والعنف، يمكن أن يساهم الشمول المالي فيها من خلال تطبيق تكنولوجيات مبتكرة، مثل القياسات الحيوية وقواعد البيانات المتسلسلة (**blockchain**) ، وهي تمثل جزءاً كبيرا يقع في أهم مناطق العالم،

---

(١) المرجع السابق، ص١٢٦.

(٢) عمر م .كاراسابان، هيديكي ماتسوناجا، فرانسوا دو سويري: استخدام التكنولوجيا في أوضاع الضعف والصراعات، بحث ضمن تقرير اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، أكتوبر ٢٠١٨م، ص١٠، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/30436/211367AR.pdf

ويمكن استخدام التكنولوجيا في مواجهة التحديات في أوضاع الضعف والصراع والعنف في سياق أسوأ أزمة نزوح قسري منذ الحرب العالمية الثانية على مستوى العالم، إذ أجبر حوالي ٦٦ مليون شخص على النزوح قسرا - ٢٦ مليونا فروا من بلدانهم كلاجئين و٤٠ مليونا نزحوا داخليا، والشرق الأوسط من بين أكثر المناطق تضررا- إذ اضطر إلى استيعاب حوالي ٦ملايين لاجئ سوري، وطلب مليون شخص آخر اللجوء في أوروبا، وهناك أيضا ملايين النازحين داخليا في سوريا(٦.٣مليون)، والعراق (٥.٤ مليون)، واليمن (٢ مليون)، وليبيا (أكثر من ٣٠٠ ألف).

ولذا من الممكن أن يساعد التقدم في تحديد الهوية باستخدام القياسات الحيوية وتكنولوجيا البيانات المتسلسلة في معالجة بعض التحديات الملحة، مثل توزيع الطعام والإمدادات في المناطق المتأثرة. وقد قام برنامج الأغذية العالمي بالفعل، بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بإدخال نظام سداد ببصمة العين في مخيم الزعتري للاجئين بالأردن، مما سمح لنحو ٧٥ ألف لاجئ سوري بشراء المواد الغذائية من متاجر المخيم باستخدام مسحة لبصمة العين بدلا من النقد، أو القسائم، أو البطاقات الإلكترونية .وفي الوقت نفسه، يمكن استخدام البيانات المتسلسلة لتعزيز كفاءة وفاعلية التحويلات النقدية، وخفض التكاليف وحماية بيانات المستفيدين بشكل أفضل مع الحد من المخاطر المالية[1].

(١) المرجع السابق، ص١٠

كما يمكن للهواتف المحمولة (بما في ذلك الهواتف الذكية) أن تساهم في إيصال المساعدات إلى الفئات الأكثر احتياجاً من خلال التحويلات النقدية الرقمية، وبعضها يستخدم البيانات المتسلسلة لتوفير هويات آمنة، ولا تعد الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول خيارا متاحا دائما، ولكن التطبيقات التي يمكن الوصول إليها بشكل أكبر تركز على توفير فرص العمل والسكن ومساندة ريادة الأعمال(١).

وقد وجد الباحثون أن متلقي المساعدات ينظرون للمال المحمول على أنه أكثر ملائمة وأماناً من النقد، وهكذا يتضح أن الأفراد الذين يمكنهم الحصول على الخدمات المالية لهم الأفضلية في النجاح اقتصادياً وبناء حياة كريمة، مما يسمح في النهاية بتحقيق المساواة (الهدف العاشر)، وتعزيز السلام (الهدف السادس عشر)(٢).

وهكذا بعد أن تناولنا دور الشمول المالي في تعزيز وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المذكورة آنفاً، إلا أنه لا توجد دلائل قوية توضح بشكل مباشر دور تعميم الخدمات المالية على تحقيق باقي الأهداف، مما يستوجب إجراء بحوث إضافية تبين أهم الروابط بين الشمول المالي وأهداف التنمية المستدامة.

---

(١) المرجع السابق، ص١١.

(٢) وفاء حمدوش: مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة– حالة الدول العربية، مرجع سابق، ص١٢٦.

المبحث الرابع
الوضع الحالي للشمول المالي في مصر

تمهيد وتقسيم:

تبذل مصر جهودا كبيرة لتعزيز الشمول المالي بها وقامت بالعديد من المبادرات لتحقيق ذلك، ولتقييم هذه الإجراءات والمبادرات كان لابد من مقارنتها بمجموعة من المؤشرات التي تبين وضعها بين الدول في هذا المجال، وفي سبيل تحقيق ذلك اعترضتها بعض العوائق التي قللت من هذه المجهودات فقمت بتحليل ذلك واقترحت بعض الحلول للتغلب على هذه العوائق والصعوبات، ولذا فسوف أتناول في هذا المبحث الوضع الحالي للشمول المالي في مصر متناولاً أهم الجهود المصرية في تعزيز الشمول المالي وذلك في مطلب أول، ثم تقييم لمؤشرات الشمول المالي في مصر، وذلك في مطلب ثاني ثم أهم العوائق والصعوبات التي تعترض مصر في سبيل تعزيز الشمول المالي بها وسبل التغلب عليها وذلك في مطلب ثالث وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول
جهود مصر في تعزيز الشمول المالي

قامت مصر بالعديد من الإجراءات والمبادرات في سبيل تعزيز الشمول المالي، وضمان إدماج أكبر عدد من الأفراد والمشروعات في القطاع المالي الرسمي، وهذه الجهود منها ما تم على المستوى المحلي ومنها ما تم على المستوى الدولي، وفيما يلي عرض لأهم هذه الجهود:

أ- على المستوى المحلي :

اتخذت مصر مجموعة من الإجراءات بهدف تعزيز الشمول المالي في مصر ومنها:

١- إنشاء المجلس القومي للمدفوعات:

أنشئ هذا المجلس بالقرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧م بغرض تعزيز الشمول المالي وإدارج أكبر عدد من الأفراد في النظام المصرفي الرسمي، وجذب القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وتشجيع استخدام ودعم الأدوات والوسائل الإلكترونية بدلاً من الدفع النقدي خارج القطاع المصرفي، وخفض تكاليف انتقال الأموال، وحماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع، وتحسين خدمات الدفع، وتنظيم عمل الكيانات القائمة والرقابة عليها، وتعزيز الأمان المصرفي، وزيادة الإيرادات الضريبية(١).

٢- مبادرة تشجيع البنوك على فتح فروع صغيرة:

في إطار تعزيز انتشار الجهاز المصرفي واتساع دائرة نشاطه وتوسيع قاعدة العملاء، فقد قرر البنك المركزي في ديسمبر ٢٠١٤م السماح للبنوك بفتح فروع صغيرة تقدم خدمات التجزئة المصرفية، على أن يخصص من رأس المال الأساسي للبنك ٥ مليون جنيه مصري لكل فرع صغير داخل محافظات القاهرة الكبرى، و٢مليون جنيه مصري لكل فرع خارجها، تخفض إلى ١ مليون جنيه مصري لكل

(١) اتحاد الصناعات المصرية، اتحاد بنوك مصر: تيسير التعامل بالحسابات المصرفية، خطوة نحو الشمول المالي، طيبة للاستشارات ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، سبتمبر ٢٠١٧م، ص٣١.

فرع في محافظات الوجه القبلي[1].

٣- مبادرة حساب لكل مواطن:

دشن البنك المركزي المصري مبادرة حساب لكل مواطن، وذلك بغرض دمج أكبر عدد من فئات المجتمع في النظام المصرفي الرسمي، من خلال تحفيز المواطنين على فتح حسابات مصرفية، وذلك بالتعاون مع البنوك العاملة في مصر من خلال تقديم تسهيلات لفتح حسابات بالبنوك للمواطنين، وخاصة في الأقاليم والمناطق النائية[2].

٤- مبادرة التمويل العقاري:

وهذه المبادرة أطلقها البنك المركزي المصري في فبراير ٢٠١٤، وتم بموجبها تخصيص مبلغ ١٠ مليارات جنيه لمدة ٢٠ عامًا وأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بإعادة إقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص بمشروعات الإسكان بالمجتمعات العمرانية، كما سمحت مبادرة البنك المركزي الخاصة بالتمويل العقاري، بالحصول على القرض بفائدة بسيطة بعد تخفيض نسبة الفائدة لتتراوح بين ٥٪ إلى ٧٪ لمحدودي الدخل حسب دخل الفرد، و٨٪ لمتوسطي الدخل و١٠.٥٪ لفوق متوسطي الدخل بشرط ألا يتجاوز سعر الوحدة ٩٥٠ ألف

---

(١) البنك المركزي المصري: كتاب دوري بشأن تعليمات فتح فروع صغيرة للبنوك ومتوسطي الدخل، خطابات دورية، ٨ ديسمبر ٢٠١٤م.

(٢) نانسي البنا: الشمول المالي.. نحو التحول للاقتصاد الرقمي، الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك لمصر، ١٧ إبريل ٢٠١٨م، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://beta.sis.gov.eg/ar/

جنيه ، وقد لاقت المبادرة التي أطلقها البنك المركزي إقبالاً كبيرا من المواطنين نظرًا لانخفاض نسبة الفائدة على القرض وسهولة الحصول عليه، الأمر الذي جعل البنك يقرر رفع إجمالي الأموال المخصصة للمبادرة من ١٠ مليارات جنيه لـ ٢٠ ملياراً [١].

٥- مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

أقام البنك عدة مبادرات لدعم الشمول المالي من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تم إطلاقها في يناير ٢٠١٦ بشريحة ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥٪ متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة ٧٪ متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة ١٢٪ متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وبلغت التمويلات التي تم ضخها تحت مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك أكثر من ٥٥ مليار جنيه حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٧م، كما كانت قد صدرت تعليمات بفتح الفروع الصغيرة للبنوك في ديسمبر٢٠١٤، للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية وبالتالي تحقق البنوك اتساع في دائرة نشاطها يشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع في شرائح المجتمع في المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها متضمنة خفض قيمة رأس المال المطلوب لدى إنشاء فروع صغيرة جديدة، بالإضافة إلى التعليمات

(١) المرجع السابق.

الجديدة الخاصة بتقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول والتي تضمنت توسيع نطاق مقدمي الخدمة للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين[1].

٦- خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول:

أبدى البنك المركزي اهتماماً بترسيخ مبدأ التحول لمجتمع غير نقدي، حيث أصدر في نوفمبر ٢٠١٦ الإصدار الجديد للقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول و تمثل الحزمة المتكاملة الجديدة من القواعد والإجراءات خطوة إيجابية نحو التوسع في استخدام خدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول كما تمثل توجهاً جديداً من نوعه في القطاع المصرفي وخطوة أخرى نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي[2].

٧- مبادرة خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي:

قامت وزارة المالية المصرية بالتعاون مع البنك المركزي المصري من خلال ١١ بنك تابع للقطاع المصرفي إضافة إلى هيئة البريد المصري بإصدار بطاقة الحكومة المصرية لصرف المرتبات وكافة المستحقات للعاملين بالدولة، ومن أجل ذلك كلفت وزارة المالية المصرية (٣٢٠٠) وحدة حسابية تمثل كافة الوحدات الحسابية التابعة لأجهزة الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية بتجميع بيانات العاملين بها وإصدار بطاقات الصرف الآلي لكل منهم والتوقف عن الصرف النقدي

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

للمرتبات، وقد تم إصدار عدد ٤.٩ مليون بطاقة للعاملين بعدد ٣٠٦٢ وحدة حسابية تابعة لكافة الجهات الإدارية من إجمالي ٣٢٠٠ وحدة حسابية[١].

كما أصدر رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية العديد من القرارات في هذا الصدد، منها وقف التعامل بالشيكات الحكومية لجميع أجهزة الدولة والصناديق والحسابات الخاصة، والتحول إلى نظام المدفوعات الإلكترونية والعمل بنظام الخزانة الموحد (TSA)، الذي يشمل كافة الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة، ويكون الصرف والتحكم فقط من خلال هذه المنظومة الإلكترونية الجديدة، إضافة إلى إغلاق ما يقرب من ٦١ ألف حساب لكل جهات الدولة لعدد ٢٦٥٠ وحدة حسابية في جميع أجهزة الدولة. هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام ميكنة إدارة المالية الحكومية (GFMIS) وهو الخطوة الثانية للتحول إلى مجتمع إلكتروني، مع ربط النظامين فيما بينهما، بحيث لا تتم أي مدفوعة إلكترونية إلا من خلال نظام إدارة نظم المعلومات المالية العامة الحكومية، وهو ميكنة للموازنة العامة للدولة. بالإضافة إلى التحصيل الإلكتروني للضرائب والجمارك وأصبحت الحكومة تقوم بصرف الرواتب والمعاشات والاستثمارات وكافة بنود المصروفات في الموازنة إلكترونيـًا، وكلها خطوات هامة وضرورية لتعزيز هذه العملية.[٢]

---

(١) وزارة المالية: مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني، جمهورية مصر العربية، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:https://www.mof.gov.eg/ar/posts/projects/5

(٢) عبد الفتاح الجبالي: الشمول المالي والتعملات النقودية في المجتمع المصري: الواقع وآليات التعزيز، مرجع سابق، ص ١٠.

يضاف إلى ذلك صدور قرار وزير المالية رقم ١١٧ لسنة ٢٠١٥ والقاضي بأن يكون أداء الضريبة المستحقة على شركات الأموال والأشخاص الاعتبارية بإحدى وسائل الدفع الإلكترونية التي تتيحها البنوك، الأمر الذي ساهم كثيراً في تعزيز هذه المسألة، وتشير الإحصاءات إلى أنه تم تحصيل نحو ٦٠٪ من الضرائب المستحقة حتى نهاية يناير الماضي إلكترونياً.[١]

كما قررت وزارة المالية في يوليو ٢٠١٨م أن يكون تحصيل جميع مستحقات الجهات الحكومية، بما في ذلك المستحقات الضريبية والجمركية، من خلال أدوات الدفع الإلكتروني متى زادت قيمة هذه المستحقات عن ١٠٠ ألف جنيه مصري[٢]، وفي إبريل ٢٠١٩م صدر القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩م بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي والذي يلزم الجهات الحكومية بالتحصيل الإلكتروني لمستحقاتها لدى المواطنين[٣]،كما صدر قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ والذى تضمن باباً كاملاً يختص بنظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية.

ب- على المستوى الدولي:

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠.

(٢) وزارة المالية: قرار رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨م، بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، منشور بالجريدة الرسمية الوقائع المصرية، العدد ١٤٨(تابع) في ٢ يوليو لسنة ٢٠١٨م، ص٢-٣.

(٣) جمهورية مصر العربية: قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩م، بشأن إصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، الجريدة الرسمية، العدد ١٥ مكرر (ب) ، ١٦ إبريل ٢٠١٩م، ص٣-٨.

١- عضوية التحالف الدولي للشمول المالي:

في إطار مشاركة مصر على المستوى الدولي فقد أصبح البنك المركزي المصري أحد أعضاء التحالف الدولي للشمول المالي منذ عام ٢٠١٣م، وهذا التحالف يتكون من حوالي ٩٠ دولة، ويضم هذا التحالف سبع مجموعات تبحث أهم الموضوعات المشتركة بين الأعضاء، وتقوم بإعداد التقارير والدراسات والكتيبات التي تتناول أهم الممارسات الدولية، وتنظيم المؤتمرات الدورية لتبادل خبرات وتجارب الدول في تعزيز الشمول المالي(١).

٢- المبادرة العالمية لتعزيز الشمول المالي:

والتي أطلقها البنك الدولي بالتعاون مع بعض الجهات الدولية التي تعنى بتعزيز الشمول المالي عن طريق التكنولوجيا المالية، وتقدم المبادرة الدعم الفني للبنك المركزي المصري في إطار رفع كفاءة نظم الدفع والخدمات المالية الرقمية فضلا عن حماية حقوق العملاء المالية بالنسبة للقطاع المصرفي، حيث تم التشاور مع عدد من الخبراء العاملين بالمبادرة في التعليمات الصادرة في هذا الشأن فضلا عن المساعدة المقدمة في إطار إعادة هيكلة الإدارة المسئولة عن تنفيذ تلك التعليمات(٢).

٣- مؤتمر الشمول المالي بمدينة شرم الشيخ لعام ٢٠١٧م:

---

(١) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٨م، ص٣١، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages /Financial-Stability-Report-2018.aspx.

(٢) المرجع السابق: ص٣١.

يُعد مؤتمر الشمول المالي الذى عُقد خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ سبتمبر ٢٠١٧م بمدينة شرم الشيخ تحت رعاية رئاسة الجمهورية وبمشاركة أكثر من ٩٤ دولة و١١٩ مؤسسة عالمية، الأول من نوعه في منطقة الشرق الاوسط، وهو أهم ملتقى لصانعي سياسات الشمول المالي في العالم، يعقد كل عام في إقليم من اقاليم العالم بالتعاون مع التحالف الدولي للشمول المالي لعرض المبادرات والجهود التي قامت بها الدول الأعضاء في مجال الشمول المالي وإعداد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة به[١].

٤- مؤتمر التكنولوجيا المالية شمال أفريقيا٢٠١٨م:

استضافت مصر لأول مرة مؤتمر التكنولوجيا المالية "سيملس شمال أفريقيا" في فبراير٢٠١٨م، تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي، وتضمن ثلاثة محاور رئيسية هي التكنولوجيا المالية، وأنظمة المدفوعات، والتجارة الإلكترونية، بمشاركة أكثر من ٥٠٠ مشترك من داخل وخارج مصر، و٥٠ خبير عالمي في التكنولوجيا المالية بالإضافة إلي مجموعة كبيرة ومتنوعة من الشركات التي تعرض أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية المبتكرة على مستوى العالم، وسبل تعزيز تطبيقها والاستفادة منها داخل السوق المصري[٢].

---

(١) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي: الشمول المالي في مصر ..هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية؟ القاهرة، ٢٠١٨م، ص ١٢، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://hrdoegypt.org،

(٢) نانسي البنا: الشمول المالي.. نحو التحول للاقتصاد الرقمي، مرجع سابق.

٥- اليوم العربي للشمول المالي:

اتفق مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام ٢٠١٥م على تخصيص يوم ٢٧ ابريل من كل عام يومًا عربيًا للشمول المالي، وقام البنك المركزي بتوسيع مفهوم الشمول المالي في مصر، عبر مد فعاليات هذا اليوم إلى أسبوع، وتهدف فعاليات هذا الأسبوع إلى التأكيد على مبدأ ومفهوم الشمول المالي وتوسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية والتوعية لكيفية استخدام الخدمات المصرفية والاستفادة منها[١].

المطلب الثاني
تقييم مؤشرات الشمول المالي في مصر

أسفرت الجهود المصرية في مجال تعزيز الشمول المالي عن تحسن ملحوظ في مؤشرات الشمول المالي، سواء فيما يتعلق بمؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية أو بمؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية، وفيما يلي عرض لأهم هذه المؤشرات وتقييمها:

١- مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية في مصر:

تحسنت مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية في مصر خاصة في الفترة من ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٨م، وزادت عدد ماكينات الصراف الآلي وعدد

(١) البنك المركزي المصري: كتاب دوري بشأن اليوم العربي للشمول المالي، خطابات دورية، ١٢ إبريل ٢٠١٨م، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/

فروع البنوك التجارية وهذا ما يوضحه الجدول رقم(١):

جدول رقم(١)

جدول يوضح تطور مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية في مصر في الفترة من ٢٠١٢م وحتى ٢٠٢٠م

العام	عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ	عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ
٢٠١٢	١٠.٣	٤.٥
٢٠١٤	١٢.٠	٤.٦
٢٠١٦	١٥.٦	٤.٧
٢٠١٨	١٨.٦	٥.٠
٢٠٢٠	٢٢.٦	٦.٨

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات:
The World Bank,World Bank Open Date,Indicators, Available at: https://data.worldbank.org/indicator

ويتضح من الجدول السابق رقم(١) التحسن المستمر في مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية في مصر خلال الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠٢٠ م، حيث ارتفعت عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ من نحو ١٠.٣ ماكينة في عام ٢٠١٢م إلى نحو٢٢.٦ ماكينة في ٢٠٢٠م، كما ارتفع معدل عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ من نحو ٤.٥ فرع في عام ٢٠١٢م إلى نحو٦.٨ فروع في ٢٠٢٠م.

كما تشير بيانات الجدول التالي جدول رقم (٢) إلى أنه على الرغم من التقدم

الذي حققته مصر في مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلا أنها لا يزال ترتيبها منخفضاً مقارنة بالعديد من دول العالم.

جدول رقم (٢)

جدول يوضح مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية في مصر ومجموعة من مناطق العالم في عام ٢٠٢٠م

الدول والمناطق	الصراف ماكينات عدد	عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ
مصر	٢٢.٦	٦.٨
العالم	٤١.٢٤	١٠.٨
البلدان مرتفعة الدخل	٦٣.١٣	١٨.٥
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣٥.٢٤	١٣.٤
الدول منخفضة ومتوسطة الدخل	٢٧.٣٩	٨.٨
الدول العربية	٣٢.٢٠	١٢.٢
إفريقيا جنوب الصحراء	٦.٥١	٤.٥

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات:

The World Bank, World Bank Open Date, Indicators, Available at:
https://data.worldbank.org/indicator

يتضح من الجدول رقم (٢) انخفاض مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية في مصر مقارنة بمجموعة من مناطق العالم، حيث بلغت عدد ماكينات

الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ نحو ٢٢.٦ ماكينة في حين كان المتوسط العالمي حوالي ٤١.٢٤ ماكينة، وبلغ في الدول مرتفعة الدخل حوالي ٦٣.١٣ ماكينة، في حين بلغ في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي ٣٥.٢٤ ماكينة ، وفي الدول منخفضة ومتوسطة الدخل حوالي ماكينة ٢٧.٣، أما في الدول العربية فقد بلغ حوالي ٣٢.٢٠ ماكينة وفي دول إفريقيا جنوب الصحراء ١٨٪، وفي إفريقيا جنوب الصحار انخفض عدد الماكينات ليصل إلى ٦.٥١ ماكينة، كما يتضح انخفاض عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ في مصر حيث بلغ نحو ٦.٨ فرع، في حين كان المتوسط العالمي حوالي ١٠.٨فرع، وبلغ في الدول مرتفعة الدخل حوالي ١٨.٥ فرع، في حين بلغ في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل حوالي ٨.٨ فرع، في حين بلغ في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ١٣.٤ فرع، وفي الدول العربية سجل ١٢.٢ فرع ، في حين انخفض في دول إفريقيا جنوب الصحراء إلى ٤.٥ فرع.

٢- مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية الرسمية في مصر:

تحسنت مؤشرات استخدام الخدمات المالية في مصر خاصة خلال الفترة من عامي ٢٠١١م وحتى ٢٠٢١، ويوضح الجدول التالي، جدول رقم (٣) تحسن مؤشرات الشمول المالي في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١١م وحتى ٢٠٢١.

جدول رقم(٣)

جدول يوضح تطور مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية في مصر في الفترة من عام ٢٠١١ وحتى ٢٠٢١م.

المؤشر	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠٢١
البالغين (+١٥) الذين يمتلكون حساب في مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين (٪)	١٠	١٤	٣٣	٢٧.٤
البالغين (+١٥) الذين قاموا بالادخار في مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين (٪)	١	٤	٦	٦.٧
البالغين (+١٥) الذين يمتلكون بطاقة خصم كنسبة من إجمالي البالغين (٪)	٥	١٠	٢٥	–
البالغين (+١٥) الذين قاموا بالاقتراض من مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين (٪)	٤	٦	٦	٧.٥
البالغين (+١٥) الذين يمتلكون بطاقة ائتمان كنسبة من إجمالي البالغين (٪)	١	٢	٣	٧.٥
البالغين (+١٥) الذين قاموا بإرسال أو تلقي حوالات مالية عبر مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين (٪)	٢	٥	١٢	–
البالغين (+١٥) الذين استخدموا الإنترنت في دفع الأموال كنسبة من إجمالي البالغين (٪)	–	١	٣	٨.٢

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات:

The World Bank,The Global findex 2021 Available at: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfind

من خلال تحليل بيانات الجدول السابق رقم (٣) يلاحظ مدى ارتفاع عدد الأفراد البالغين الذين سجلوا ملكية الحسابات في المؤسسات المالية في مصر، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكون حساب في مؤسسة مالية إلى إجمالي عدد البالغين في مصر من ١٠٪ عام ٢٠١١، إلى١٤٪ عام ٢٠١٤م، ثم إلى ٣٣٪ عام

٢٠١٧م، ثم تراجعت النسبة إلى ٢٧.٤٪ في ٢٠٢١م.

كما ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في مؤسسة مالية رسمية إلى إجمالي البالغين في مصر ، حيث ارتفعت من ١٪ ٢٠١١، إلى ٤٪ عام ٢٠١٤، ثم إلى ٦٪ عام ٢٠١٧م، ثم إلى ٦.٧٪ عام ٢٠٢١م.

في حين ارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكون بطاقة خصم إلى إجمالي البالغين في مصر، حيث ارتفعت من ٥٪ عام ٢٠١١م، إلى ١٠٪ عم ٢٠١٤م، ثم إلى ٢٥٪ عام ٢٠١٧م.

وأيضـًا ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بالاقتراض من مؤسسة مالية إلى إجمالي البالغين في مصر ، حيث ارتفعت من ٤٪عام ٢٠١١م، إلى ٦٪ عام ٢٠١٧مـ واستمرت ٦٪ عام ٢٠١٧م، في حين عاودت الارتفاع إلى ٧.٥٪ عام ٢٠٢١م.

كما ارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكون بطاقة ائتمان إلى إجمالي البالغين في مصر، حيث ارتفعت من ١٪ عام ٢٠١١م، إلى ٢٪ عام ٢٠١٤م، ثم إلى ٣٪ عام ٢٠١٧م، في حين قفزت إلى ٧.٥٪ عام ٢٠٢١م.

وأيضـًا ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بإرسال أو تلقي حوالات مالية عبر المؤسسات المالية إلى إجمالي البالغين في مصر، حيث ارتفعت من ٢٪ عام ٢٠١١، إلى ٥٪ عام ٢٠١٤م، ثم إلى ١٢٪ عام ٢٠١٧م.

كما ارتفعت أيضـًا نسبة البالغين مستخدمي الانترنت في دفع الأموال إلى إجمالي البالغين في مصر، حيث ارتفعت من ١٪ عام ٢٠١٤م، إلى ٣٪ عام ٢٠١٧م، ثم إلى ٨.٢٪ عام ٢٠٢١م.

وبالرغم من التقدم الذي حققته مصر في مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية الرسمية إلا أنها لا تزال منخفضة مقارنو بالعديد من دول العالم وهذا ما يشير إليه الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤)

جدول يوضح تطور مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية في مصر ومجموعة من مناطق العالم في عام ٢٠١٨ م

المؤشر / الدول والمناطق	البالغين (+١٥) الذين يمتلكون حساب في مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين (٪)	البالغين (+١٥) الذين قاموا بالادخار في مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين (٪)	البالغين (+١٥) الذين يمتلكون بطاقة خصم كنسبة من إجمالي البالغين (٪)	البالغين (+١٥) الذين قاموا بالاقتراض من مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين (٪)	البالغين (+١٥) الذين يمتلكون بطاقة ائتمان كنسبة من إجمالي البالغين (٪)	الأموال كنسبة من إجمالي البالغين (٪)
مصر	٣٣	٦	٢٥	٦	٣	٣
العالم	٦٩	٢٧	٤٨	١١	١٨	٢٩
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٨	١٢	٣٦	٩	٧	١٦
الدول	٦٣	٢١	٤٠	٩	١٠	٢١

النامية						
الدول منخفضة الدخل	٣٥	١١	٩	٧	٢	٥
الدول العربية	٣٧	٩	٢٧	٥	٥	٩
إفريقيا جنوب الصحراء	٤٣	١٥	١٨	٧	٣	٨

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات:

The World Bank,The Global findex 2017 Available at:
https://www.worldbank.org/en/publication/globalfind

يتضح من السابق رقم (٤) مدى تدني مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية الرسمية في مصر مقارنة بمجموعة من مناطق العالم، حيث تمثل نسبة مالكي الحسابات إلى مجموع البالغين في مصر نحو ٣٣٪ بينما يصل المتوسط العالمي لهذه النسبة إلى ٦٩٪ ويصل متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ٤٨٪، وفي الدول النامية ٦٣٪، وفي الدول العربية ٣٧٪، وفي دول إفريقيا جنوب الصحراء ٤٣٪، وفي الدول منخفضة الدخل ٣٥٪.

كما يلاحظ انخفاض نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في مؤسسات مالية رسمية إلى مجموع البالغين في مصر حيث بلغت حوالي ٦٪، بينما يصل المتوسط العالمي لهذه النسبة إلى ٢٧٪ ويصل متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا إلى ١٢٪، وفي الدول النامية ٢١٪، وفي الدول العربية ٩٪، وفي دول إفريقيا جنوب الصحراء ١٥٪، وفي الدول منخفضة الدخل ١١٪.

كما يشير الجدول أيضاً إلى انخفاض ملكية بطاقات الخصم في مصر حيث تمثل نسبة مالكي بطاقات الخصم إلى مجموع البالغين في مصر حوالي ٢٥٪، بينما يصل المتوسط العالمي لهذه النسبة إلى ٤٨٪ ويصل متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ٣٦٪، وفي الدول النامية ٤٠٪، وفي الدول العربية ٢٧٪، وفي دول إفريقيا جنوب الصحراء ١٨٪، وفي الدول منخفضة الدخل٩٪.

كما أن نسبة البالغين الذين قاموا بالاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية إلى مجموع البالغين في مصر قد بلغ حوالي ٦٪، وهي بذلك نسبة تنخفض عن المتوسط العالمي لهذه النسبة حيث يصل المتوسط العالمي لهذه النسبة إلى ١١٪ ويصل متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول النامية إلى ٩٪، بينما تقترب من متوسط النسبة في دول إفريقيا جنوب الصحراء وفي الدول منخفضة الدخل ٣٥حيث بلغت النسبة حوالي ٧٪، كما تزيد عن متوسط النسبة في الدول العربية حيث سجلت حوالي٥٪.

وأيضا يشير الجدول إلى انخفاض ملكية بطاقات الائتمان في مصر حيث تمثل نسبة مالكي بطاقات الائتمان إلى مجموع البالغين في مصر نحو ٣٪، وهي نفس نسبة دول إفريقيا جنوب الصحراء، بينما يصل المتوسط العالمي لهذه النسبة إلى ١٨٪ ويصل متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ٧٪،

وفي الدول النامية ١٠٪، وفي الدول العربية ٥٪، بينما تنخفض النسبة في الدول منخفضة الدخل إلى ٢٪.

كما بلغت نسبة البالغين الذين قاموا باستخدام الإنترانت في الشراء أو دفع الفواتير إلى مجموع البالغين في مصر حوالي ٣٪، وهي بذلك تنخفض عن المتوسط العالمي لهذه النسبة والذي بلغ٢٩٪ ويصل متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ١٦٪، وفي الدول النامية ٢١٪، وفي الدول العربية ٩٪، وفي دول إفريقيا جنوب الصحراء ٨٪، وفي الدول منخفضة الدخل٥٪.

المطلب الثالث
عوائق الشمول المالي في مصر وسبل التغلب عليها

لا شك أن هناك مجموعة من العوائق التي تواجه تعزيز الشمول المالي في مصر والتي يجب التغلب عليها ووضع الحلول لها حتى يتسنى ضمان وصول أكبر عدد من البالغين المصريين للخدمات المالية واستخدامها[1]، ويوضح الجدول رقم (٥) أهم هذه العوائق التي تواجه تعزيز الشمول المالي في مصر.

جدول رقم (٥)

جدول يوضح عوائق الشمول المالي ومدى مساهمتها في الاستبعاد المالي في مصر

	البالغين الذين كان هذا العائق أحد أسباب استبعادهم	البالغين الذين كان هذا العائق أحد أسباب استبعادهم

(١) وفاء حمدوش: مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة- حالة الدول العربية، مرجع سابق، ص١٣٠، د. السيد صلاح الدين سيد محمد على: الشمول المالي وأهميته الاقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر، مرجع سابق، ص٢٩٣-٢٩٨.

العائق	ماليا (كنسبة من إجمالي البالغين في مصر ٪)	ماليـاً (كنسبة من إجمالي البالغين المستبعدين ماليـاً في مصر٪)
بعد المسافة عن البنوك	٥	٧
ارتفاع أسعار الخدمات المالية	١٣	١٨
نقص الوثائق المطلوبة	٩	١٣
نقص الثقة	٤	٥
دينية	٣	٥
وجود فرد في العائلة له حساب	٧	٩
نقص التمويل	٥٩	٨٣
عدم الحاجة	٣	٤

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات:

The World Bank,The Global findex 2017 Available at: s://www.worldbank.org/en/publication/globalfind

تبين من الجدول السابق رقم (٥) أن أهم عوائق تعزيز الشمول المالي في مصر تتمثل في:

١- بعد المسافة عن البنوك:

تتركز معظم البنوك التجارية في المدن والمناطق التجارية، ولذا يعاني العديد من سكان الريف والمناطق النائية أو المهمشة من صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بسبب ارتفاع تكاليف ووقت السفر إلى أماكن تواجد فروع البنوك التجارية، كما يظهر لنا من بيانات الجدول السابق رقم (٥) والتي تشير إلى أن بعد المسافة عن البنوك كان أحد اسباب استبعاد لحوالي ٥٪ من البالغين، ونسبة ٧٪ من المستبعدين ماليـًا في مصر.

ويقترح الباحث حتي يمكن التغلب على هذا السبب تسهيل وصول الخدمات المالية للريف والمناطق النائية، من خلال زيادة عدد فروع البنوك وتغطيتها للعديد من المناطق، ومن خلال تنظيم البنوك للقوافل المصرفية المتنقلة التي تصل للمواطنين في المناطق المستبعدة.

٢- عدم توافر المال وارتفاع أسعار الخدمات المالية:

إن عدم توافر المال من أحد الأسباب الأساسية لعدم ملكية الحسابات على مستوى العالم، حيث أن حوالي ٦٣٪ من المستبعدين ماليـًا يوجد في الدول النامية، و٧٧٪ من المستبعدين ماليـًا في الدول منخفضة الدخل[1]، كما أن ارتفاع أسعار

(1) The World Bank,The Global findex database 2017,Retrieved jun20,2022 Available at: https://www.worldbank.org/ en/publication/globalfind

الخدمات المالية وارتفاع أسعار الفائدة والشروط التي تضعها بعض المؤسسات المالية كاشتراط حد أدني للرصيد من أحد عوائق الشمول المالي، ويتبن لنا من الجدول السابق رقم (٥) أن عدم توافر المالي أحد أسباب الاستبعاد المالي لحوالي ٥٩٪، ونسبة ٨٣٪ من المستبعدين ماليـًا في مصر، كما أن ارتفاع أسعار الخدمات المالية في مصر كانت سببـًا في الاستبعاد المالي لنسبة ١٣٪ من البالغين، ونسبة ١٨٪ من المستبعدين ماليـًا في مصر.

ويقترح الباحث أنه يجب على الجهاز المصرفي المصري تقديم الخدمات المصرفية بأسعار مناسبة، وتبني أساليب وبرامج ملائمة لتشجيع الأفراد على استخدام الخدمات المالية.

٣- نقص الوثائق المطلوبة:

تشترط المؤسسة المالية الرسمية مجموعة من الشروط في عملائها، مثل اشتراط سن معينة لأهلية التعامل مع البنوك، أو وثائق خاصة بالضمانات للاقتراض، أو وثائق إثبات مصدر للدخل، وهذا ما يتضح من بيانات الجدول رقم (٥) أن نقص الوثائق المطلوبة للحصول على الخدمات المالية الرسمية في مصر ساهم في الاستبعاد المالي لنسبة ٩٪ من البالغين ونسبة ١٣٪ من المستبعدين ماليـًا من مصر.

ويقترح الباحث أنه يجب على البنوك التوازن بين التحقق من توافر الضمانات والوثائق وبين تسهيل تقديم الخدمات المالية، كما يجب عليها أن تيسر إجراءات الحصول على الخدمات المالية دون الإخلال بالمتطلبات القانونية وما تتطلبه المعايير المصرفية.

٤- نقص الثقة في المؤسسات المالية:

يقوم النظام المصرفي في أي اقتصاد على توافر الثقة بين العميل والمؤسسة المصرفية، فعدم توافر هذه الثقة يؤدي إلى عزوف الأفراد عن استخدام الخدمات المالية، خشية أن يطلع الغير على حساباتهم المصرفية، أو يؤدي فتح الحساب إلى الحرمان من أنواع معينة من الدعم الحكومي، أو تعرض حساباتهم للاحتيال أو الاختراق من قبل الغير، أو غير ذلك من الأساليب غير القانونية، وهذا ما يتضح من الجدول رقم (٥) من أن نسبة ٤٪ من البالغين، و٥٪ من المستبعدين مالياً في مصر، تم استبعادهم من الخدمات المالية لنقص الثقة في المؤسسات المصرفية.

ويقترح الباحث عقد حملات توعية لمحو الأمية المالية وتبديد المخاوف من التعاملات المصرفية وتعزيز الثقة في المؤسسات المالية.

٥- الأسباب الدينية:

قد يعزف بعض المسلمين عن استخدام الخدمات المالية المصرفية اعتقاداً منهم أن هذه الخدمات تتعارض مع تعاليم وقواعد الشريعة الإسلامية، وهذا ما يشير إليه الجدول رقم (٥) من أن نسبة ٣٪ من البالغين، ونسبة ٥٪ من المستبعدين مالياً في مصر، قد ساهمت الثقافة الدينية في استبعادهم من الخدمات المالية.

ويقترح الباحث أنه يجب نشر الوعي بأهمية الخدمات المالية واستحداث خدمات مالية تراعي جميع الثقافات الدينية المختلفة، وتبني الصيرفة الإسلامية خاصة المعاملات التي تتوافق مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.

٦- وجود فرد في العائلة له حساب:

قد يحدث في بعض الأحيان أن تقتصر الأسرة على فتح حساب مالي واحد لأحد أفرادها بدلاً من فتح حسابات متعددة مستقلة بكل واحد وذلك لأسباب متعددة، مما يؤدي هذا إلى انخفاض الحسابات المالية خاصة المتعلقة بالنساء، وهذا ما تشير إليه بيانات الجدول رقم (٥) إلى أن الاعتماد على وجود حساب مالي لفرد آخر في العائلة قد ساهم في الاستبعاد المالي لنسبة ٧٪ من البالغين، ونسبة ٩٪ من المستبعدين مالياً في مصر.

ويقترح الباحث أنه يجب نشر الوعى بين الأفراد على أهمية استقلال الحسابات لكل فرد، وتشجيع أفراد العائلة على ذلك، كما يجب على المؤسسات المصرفية تصميم منتجات مالية صغيرة تناسب المرأة والشباب، وربط المؤسسات العامة والخاصة مرتبات وأجور العاملين وصرفها عن طريق المؤسسات المالية، مما يؤدي إلى أن يكون لكل فرد حساب مستقل.

٧- الاعتقاد بعدم الحاجة إلى الخدمات المالية الرسمية:

يفضل البعض الدفع النقدي لكل تعاملاته، أو يفضل الادخار غير الرسمي، مما يقلل الحاجة إلى فتح حساب مالي بأحد المؤسسات المصرفية، ويشير الجدول رقم (٥) إلى أن الاعتقاد بعدم الحاجة لاستخدام الخدمات المالية الرسمية يعد من أحد الأسباب للاستبعاد المالي لنسبة ٣٪ من البالغين ونسبة ٤٪ من المستبعدين مالياً في مصر.

ويقترح الباحث أنه يجب نشر الوعي والترويج لأهمية الخدمات المالية

الرسمية، وربط دفع رسوم الخدمات المالية الرسمية عن طريق الحسابات المالية الرسمية، وإلزام القطاع الحكومي والقطاعين العام والخاص بدفع المرتبات والأجور من خلال الحسابات المالية الرسمية مما يزيد من أهمية امتلاك العاملين لحسابات مالية.

الخاتمة

تناولت في هذا البحث الشمول المالي وأهميته الاقتصادية، و دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التطبيق على حالة مصر، وذلك من خلال عرض مفهوم الشمول المالي ونشأته وتطوره، وبيان أهميته والأهداف التي يسعى لتحقيقها لتعزيز الاستقرار المالي، وتعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، وتنمية الجوانب الاجتماعية، وأهم المعوقات التي تعترض تعزيزه، كعدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي، وأيضاً عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية، والمخاطر التي تحيط بتعزيز الشمول المالي، كالمخاطر الخاصة بالبنوك ومنح الائتمان، ثم عرجت بعد ذلك إلى بيان مفهوم التنمية المستدامة، وأهم خصائصها، وأهدافها، والدور الذي يقوم به الشمول المالي في تحقيق أهدافها، كالقضاء على الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي والقضاء التام على الجوع، وتحسين الصحة الجيدة والرفاهية، وتعزيز جودة التعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة، إضافة إلى العمل على توفير العمل اللائق، وتطوير الصناعة والابتكار، وتنمية البنية التحتية ودعم الوصول إلى المياه النظيفة والطاقة بأسعار معقولة، والحد من أوجه عدم المساواة والعدل بين المؤسسات القوية، ثم تناولت أبرز الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لتعزيز الشمول المالي، وذللك من خلال المساهمات التي ساهمت فيها، وعرض مؤشرات الشمول المالي وتقييمها، وبيان أهم العوائق التي تعترض تعزيز الشمول المالي، وأهم الحلول للتغلب على تلك العوائق، وقد توصلت إلى أهم النتائج والتوصيات وهي:

أولاً- النتائج:

١- يعمل الشمول المالي على تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة كالمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية.

٢- يساهم الشمول المالي في دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ويعزز الثقة في المؤسسات الاقتصادية والمالية

٣- يساهم الشمول المالي في القضاء على الفقر، من خلال توفيره للتمويل الذي تحتاجه الأسر للإنفاق على احتياجاتهم الاجتماعية والغذائية ومواجهة الطوارئ، مما يساهم في التحسن الاقتصادي والاجتماعي.

٤- يساعد الشمول المالي على القضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي من خلال دعم القطاع الزراعي والثروة الحيوانية وتشجيع الاستثمار فيهما، والاستفادة من التطور التكنولوجي في هذه المجالات.

٥- يساهم الشمول المالي في تحسين مستويات الصحة الجيدة والرفاهية من خلال تشجيعه على خدمة الإدخار التي تساعد الأفراد على تلبية نفقاتهم الطبية، ومواجهة الحالات الصحية الطارئة.

٦- يدعم الشمول المالي التعليم ويعزز من جودته من خلال الخدمات التي يقدمها لمساعدة الأسر على مواصلة تعليم أولادهم التعليم المناسب وتقليل نسب التسرب المدرسي وخفض معدل عمالة الأطفال.

٧- يعمل الشمول المالي على تعزيز المساواة بين الجنسين ويدعم التمكين

الاقتصادي للمرأة ويعمل على تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير قنوات لتمويل المشروعات التي تملكها أو تديرها المرأة.

٨- يعد الشمول المالي أحد الأدوات المهمة في النمو الاقتصادي من خلال مساهمته على تقليل الفوارق بين الأفراد، والعمل على تقارب الدخول بين الفقراء والأغنياء، ودعم القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، وإدماج المشروعات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الرسمي، من خلال تعزيز وصول الخدمات والمنتجات المالية وتوجيهها نحو تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص عمل جديدة.

٩- يساعد الشمول المالي على تشجيع عملية الابتكار والاختراع واستحداث وسائل جديدة في الانتاج من خلال توفيره للخدمات المالية التي تشجع عمليات الاستثمار في الصناعة وغيرها من المجالات.

١٠- يحد الشمول المالي من ظاهرة عدم المساواة والعدل بين الدول النامية والدول المتقدمة من خلال مساعدة الفقراء في الحصول على المساعدات من طرف أصدقائهم وأفراد عائلتهم عن طريق التحويل النقدي عبر وسائل التحويل النقدي والهاتف المحمول ومواجهة الأزمات الاقتصادية.

١١- يساهم الشمول المالي في تسهيل حصول الأسر الفقيرة وسكان المناطق النائية على الخدمات الأساسية كالمياه النظيفة والصرف الصحي والطاقة النظيفة وذلك بأسعار معقولة .

١٢- بذلت مصر جهودا محسوسة في سبيل تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال

المؤشرات التي رصدها البحث ولكنها ما زالت متدنية مقارنة بالدول الأخرى ومن ثم يجب بذل مزيداً من الجهود لتطويرها.

١٣- من أهم العوائق التي تعيق تعزيز الشمول المالي في مصر هي عدم توافر المال، وقلة عدد البنوك، وبعد المسافة بين الأفراد والبنوك، إضافة إلى ارتفاع أسعار الخدمات المالية، ونقص الثقة في المؤسسات المالية، وعدم توافر الثقافة المالية لدى بعض الأفراد وخاصة المعتقدات الدينية، واعتماد أغلب الأسر على استخدام حساب فرد واحد وعد حاجتهم إلى الخدمات المالية.

ثانيا- التوصيات:

١- العمل على وضع أطر وقواعد تنظيمية ومؤسسية واعتماد تدابير مباشرة وفرض شروط إلزامية، وذلك من خلال إصدار القوانين والتشريعات التي تساعد على تعزيز الشمول المالي.

٢- تحسين وتطوير البنية التحتية ووسائل الاتصال وتبادل المعلومات والتوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وتفعيل خدمات تحويل الأموال وباقي الخدمات الأخرى عبر الهواتف المحمولة، مما يمكن الأفراد من الاستفادة من الشمول المالي ويقلل من تكلفة المعاملات.

٣- إلزام البنك المركزي بتكليف البنوك التجارية العاملة في مصر بتوفير أعداد مناسبة من الفروع وماكينات الصراف الآلي ومراعاة التوزيع الجغرافي.

٤- العمل على ربط المناطق الريفية والنائية بشبكة الانترنت، وذلك لتسهيل وصول الخدمات المالية والمصرفية الرسمية لهذه الفئة من المجتمع، مما

يساعدهم على الادخار، والحصول على القروض، وتحويل الأموال، وخدمة التأمين، وهو ما ينعكس إيجابياً على تعزيز الشمول المالي.

٥- يجب على القطاع المصرفي تطوير خدمات ومنتجات مالية متنوعة وملائمة تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع، مع العمل على تعزيز المنافسة بين مقدمي هذه الخدمات، بما يسهم في تمكين الأفراد في الحصول على هذه المنتجات بسهولة ويسر وتكلفة معقولة، وخاصة الفقراء.

٦- الاهتمام بتوفير الخدمات المالية الرسمية للمرأة، وخاصة النساء اللاتي يزاولن أعمالهن في البيوت، بما يضمن تطوير مشاريعهن، وزيادة الإنتاجية، ودعم التنمية.

٧- العمل علي تبني الخدمات المالية التي تتوافق مع شرائع ومعتقدات المجتمع، ومنها على سبيل المثال تبني الصيرفة الإسلامية ، حيث أظهرت الدراسات أن الكثير من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمتنعون عن التعامل مع القنوات المالية الرسمية بسبب افتقارهم للمنتجات المالية الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٨- العمل على نشر الثقافة المالية من خلال إطلاق البرامج والدعاية المناسبة، وتدريب الأفراد على استخدام الخدمات المالية من خلال القنوات الرسمية.

٩- دعم التعاون مع المؤسسات الدولية المعنية، خاصة وأن مساهمة مصر في تحسين مستوى الشمول المالي لا يزال ضعيفاً، وبالتالي لابد من الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجاب وخاصة الدول المتقدمة التي قطعت أشواطاً

كبيرة في هذا المجال.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب المتخصصة:

- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، مراجعة: د. على حسين حجاج، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، ربيع الأول ١٤١٠هـ-أكتوبر ١٩٨٩م، العدد رقم ١٤٢.
- د. واثق على الموسوي: خصائص وتحديات واستراتيجيات التنمية المستدامة، ضمن كتاب موسوعة اقتصاديات التنمية، دار الأيام، الأردن، جـ٢، الطبعة الأولى ٢٠٠٨مـ.

ثانياً: مؤتمرات ودوريات:

- اتحاد الصناعات المصرية، اتحاد بنوك مصر: تيسير التعامل بالحسابات المصرفية، خطوة نحو الشمول المالي، طيبة للاستشارات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، سبتمبر ٢٠١٧م.
- أحمد فؤاد خليل: آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٢٢، نوفمبر ٢٠١٦.
- أنجوغونا اندوزغو، ليديا انديرانغو، أرماندو مورااليز: جني ثمار الثورة الرقمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٥٣، يونيو ٢٠١٦م.
- بثينة المحتسب، رائدة أبو عيد: الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، بحث ضمن مؤتمر الشراكة والتنمية، دور الشراكة

بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

- جون فروست، ليوناردو غاماباكورتا، هيون سونغ: من الابتكار إلى الشمول المالي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس ٢٠٢١م.
- حنين محمد بدر عجور: دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء(دراسة حالة- البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،غزة، مارس ٢٠١٧، جمادى الثاني ١٤٣٨هـ، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://www.refaad.com/views/GJEB/611.html

- دانيال ماهلر، نيشانت بونزان، روث هيل، كريستوف لاكنر، هاويو وو& نوبيو بوشيدا: الجائحة الأسعار والفقر، مدونات البنك الدولي منشور بتاريخ ١٤/ ٣/ ٢٠٢٢م، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/aljayht-walasar-walfqr

- سمير عبد الله وآخرون: الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، القدس ورام الله ،٢٠١٦م، ص١٥، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://www.pcma.ps/Rsearches /ResDev_Docs/stu_ fin_incl.pdf

- السيد صلاح الدين سيد محمد على: الشمول المالي وأهميته الاقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد٣٥، جـ ١/ ٤، ديسمبر

٢٠٢٠م.

- صورية شنبي، د. السعيد بن لخضر: أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد٤، العدد ١، ٢٠١٩م.
- عادل عبد العزيز السن: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، جامعة الدول العربية، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://jdl.journals.ekb.eg/article
- عبد الفتاح الجبالي: الشمول المالي والتعاملات النقودية في المجتمع المصري: الواقع وآليات التعزيز، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يونيو ٢٠٢٢م.
- عدنان ياسين مصطفى: أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ضرورة وطنية أم أجندة دولية، ندوة الحوار الفكري، مركز الرتوة، بغداد، العراق، ٢٠١٦،منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://www.researchgate.net/publication/336749155_ahdaf_altnmyt_almstdamt_2030_drwrt_wtnyt_am_ajndh_dwlyt/link/5db0acaca6 fdccc99d932391/download

- عمر م .كاراساباان، هيديكي ماتسوناجا، فرانسوا دو سويري: استخدام التكنولوجيا في أوضاع الضعف والصراعات، بحث ضمن تقرير اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، أكتوبر ٢٠١٨م، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream /handle/10986/30436/211367AR.pdf

- كمال الدين إلياس: مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، المجلد ٢٣، العدد ٣، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥م.
- لويس وارد: التنمية المستدامة ، الأصل، المفهوم، الخصائص، الركائز، الأهداف، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://ar.warbletoncouncil.org/desarrollo -sustentable-4007#menu-13

- محمد طرشي، د. أنساعد رضوان، د. عبو عمر: متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بو على بالشلف- الجزائر، المجلد١، العدد١، ٢٠١٩م، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://www.univ-chlef.dz/avbej/?article=

- محمد محروس سعدوني: الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لواقع الدول العربية، كلية الحقوق، قسم الدراسات العليا والبحوث، جامعة المنوفية، ١٣، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع :

https://jslem.journals.ekb.eg/article 182829c01bc6098190b5bd2b70f785cdd0027f.pdf

- مفتاح غزال، مراد بركات: الثقافة المالية آلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي بالأغواط،الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، المجلد١، العدد١، جوان ٢٠١٨م، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://www.asjp.cerist.dz/en downArticle/623/3/1/123792/

- نبيل بهوري: الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه- دراسة حالة الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة- الجزائر، المجلد ١٠، العدد٣، ٢٠١٩م ، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https:// www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/296/10/3/98772

- هبة عبد المنعم، د. الوليد طلحة، أ. طارق إسماعيل: النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٩م.
- وفاء حمدوش: مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة- حالة الدول العربية، بحث ضمن المؤتمر الدولي الثاني: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، عمان، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية- السناسل، ٢٠١٧م، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

http://search.mandumah.com/Record/ 85733

ثالثًا: مصادر شبكة المعلومات الدولية:

- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية: العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٥م، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ /amdb
- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية: متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق

النقد العربي، ٢٠١٥م، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://www.amf.org.ae/sites/default/files /econ/amdb.

- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية: نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة،٢٠١٧م منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ /amdb.

- الأمم المتحدة: تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢١م، صادر عن إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://unstats.un.org/sdgs/report/2021/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2021_Arabic.pdf

- الأمم المتحدة: مؤتمر ريو جانيرو ١٩٩٢م حول البيئة والتنمية المستدامة، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://www.un. org/ar/conferences /environment /rio1992

- براء الدويكات: خصائص التنمية المستدامة، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:https://mawdoo3.com .

- البنك الدولي: توقف التقدم الذي أحرزه العالم في الحد من الفقر المدقع، واشنطن ٥ أكتوبر ٢٠٢٢م، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022 /10/05

- البنك الدولي: حوالي ٢.٤ مليار امرأة على مستوى العالم لا يتمتعن بنفس الحقوق الاقتصادية التي يتمتع بها الرجال، مارس ٢٠٢٢،منشور على شبكة

المعلومات الدولية موقع:

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release /2022/03/01/nearly-2-4-billion-women-globally-don-t-have-same-economic-rights-as-men

- البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٨م، ص٣١، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/Financial-Stability-Report-2018

- البنك المركزي المصري: كتاب دوري بشأن اليوم العربي للشمول المالي، خطابات دورية، ١٢ إبريل ٢٠١٨م، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/

- د. رشا فؤاد عبد الرحمن: الشمول المالي داعم أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة في ظل جائحة كوفيد ١٩، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://idsc.gov.eg/ Upload/DocumentLibrary/ Attachment A/45 85

- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي: الشمول المالي في مصر ..هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية؟ القاهرة، ٢٠١٨م، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://hrdoegypt.org

- مصطفى عطية جمعه: خصائص التنمية المستدامة وإستراتيجياتها، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://www.alukah.net/culture/0/106505

- منظمة الصحة العالمية: رغم زيادة إنفاق البلدان على قطاع الصحة، ما زال الناس يدفعون الكثير من أموالهم الخاصة، جنيف، ٢٠ فبراير ٢٠١٩م، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://www.who.int/ar/news/item/20-02-2019-countries-are-spending-more-on-health-but-people-are-still-paying-too-much-out-of-their-own-pockets

- منظمة اليونيسكو (UNESCO):المنتدى العالمي للتربية يحدد خارطة طريق عالمية للتعليم لغاية عام ٢٠٣٠م، أبريل ٢٠٢٢،منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع :
https://www.unesco.org/ar/articles/almntdy-alalmy-lltrbyt-yhdd-khartt-tryq-almyt-lltlym-lghayt-am-2030-0
- نانسي البنا: الشمول المالي.. نحو التحول للاقتصاد الرقمي، الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك لمصر، ١٧ إبريل ٢٠١٨م،منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://beta.sis.gov.eg/ar/
- ويكبيديا الموسوعة الحرة: أهداف التنمية المستدامة منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/

رابعـًا: لوائح وقوانين:

- البنك المركزي المصري: كتاب دوري بشأن تعليمات فتح فروع صغيرة للبنوك ومتوسطي الدخل، خطابات دورية، ٨ ديسمبر ٢٠١٤م.
- جمهورية مصر العربية: قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩م، بشأن إصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، الجريدة الرسمية، العدد ١٥ مكرر (ب) ، ١٦ إبريل ٢٠١٩م.
- وزارة المالية: قرار رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨م، بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، منشور بالجريدة الرسمية الوقائع المصرية، العدد ١٤٨(تابع) في ٢ يوليو لسنة ٢٠١٨م.

- وزارة المالية: مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني، جمهورية مصر العربية، منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع:

https://www.mof.gov.eg/ar/posts/projects/5

سابعًا: المعاجم:

- القاموس المحيط للفيروز أبادى: (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادى) ، المؤسسة العربية ودار الجيل، بيروت–لبنان، بدون.
- لسان العرب لابن منظور،(محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري المتوفى سنة ٧١١هـ) ، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- مختار الصحاح للرازي، (زين الدين أبو عبدالله محمد أبو بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي المتوفي سنة ٦٦٦هـ) تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي: (أحمد بن محمد بن على الفيومي المقرئ) دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
- المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، القاهرة.

المراجع الأجنبية:

- A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, Financial Inclusion and Inclusive Growth, A Review of Recent Empirical Evidence, The World Bank, Policy Research Working Paper, No. 8040 April 2017.
- Abhijit Banerjee, Esther Duflo, Nathanael Goldberg, Dean Karlan, Robert Osei, William Parienté, Jeremy Shapiro, Bram Thuysbaert, Christopher Udry, A multifaceted program causes lasting progress for the very poor: Evidence from six countries, RESEARCH ARTICLE SUMMARY, DEVELOPMENT ECONOMICS, 15 MAY 2015 • VOL 348 ISSUE 6236.
- Alfred Hannig and Stefan Jansen, Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues, ADBI Working Paper Series, No. 259. Asian Development Bank Institute ,

Tokyo, 2010, Available at: https://www.adb.org/sites/default/files/publication/156114/adbi-wp259.pdf.

- Alliance for Financial Inclusion (AFI), POLICY FRAMEWORKS TO SUPPORT WOMEN'S FINANCIAL INCLUSION, AFI SPECIAL REPORT, Alliance for Financial Inclusion (AFI), March 2016, Retrieved May 22, 2022, Available at: https://www.afi-global.org/sites/default/ files/publications/2016-08/2016-02-womenfi.1_0.pdf.
- Asli Demirgüç -Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, and Saniya Ansar : The Global Findex Database 2021, Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2022, Available at: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex.
- Attanasio, Orazio; Augsburg, Britta; de Haas, Ralph; Fitzsimons, Emla; Harmgart, Heike, Group lending or individual lending? Evidence from a randomised field experiment in Mongolia,WZB Discussion Paper, No. SP II 2014-303, Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung, (WZB), Berlin, February 2014. Available at: https://www.econstor.eu/ handle/10419/ 93060.
- Benjamin Musah Abu and Issahaku Haruna, Financial inclusion and agricultural commercialization in Ghana: an empirical investigation**,** Agricultural Finance Review, Vol. 77 No. 4, June 2017.
- Britta Augsburg, Ralph De Haas, Heike Harmgart, and Costas Meghir, The Impacts of Microcredit: Evidence from Bosnia and Herzegovina, American Economic Journal: Applied Economics , volume7, NO.1, 2015.
- Caren Grown, Alicia Hammond, Women's Financial inclusion: A Down Payment on Achieving the SDGs CGAP, 2016, Retrieved May 25, 2022, Available at: https://www.cgap.org/blog/ womens-financial-inclusion-down-payment-achieving-sdgs.
- Carolina Trivelli, Carolina Villanueva, Marcela Marincioni, Jaqueline Pels, Florencia Caro Sachetti, Carolina Robin, Financial Inclusion for Women: A Way Forward, GEBDER ECONOMIC EQUITY, 2018, Retrieved May 22, 2022, Available at: https://t20argentina.org/wp-content/uploads/2018/07/ Financial-Inclusion-for-Women-Final.pdf.
- Clara Delavallade, Felipe Dizon, Ruth Vargas Hill, Jean Paul Petraud, Managing Risk with Insurance and Savings: Experimental Evidence for Male and Female Farm Managers in the Sahel, World Bank, Policy Research Working Paper, No 7176, January 2015.
- CLARA DELAVALLADE,FELIPE DIZON,RUTH VARGAS HILL AND JEAN PAUL PETRAUD, Managing risk with insurance and savings: Experimental evidence for male and female farm managers in West Africa, The International Food Policy Research Institute (IFPRI), Discussion Paper 01426, March 2015.
- Cristina Manfre and Caitlin Nordehn, Cultural Practice, Exploring the Promise of Information and Communication Technologies for Women Farmers in Kenya, Feed The future, Meas Case study #4,August 2013.
- Daniel Waldron, 4 ways Digital finance can Help Bring Clean Water to all, CGAP, 2015, Retrieved may 22, 2022, Available at: https://www.cgap.org/blog/4-ways-digital-finance-can-help-bring-clean-water-all.
- Daniel Waldron, PAYGo Solar Opens Pathways to Microfinance in Rural Senegal ,CGAP, 2019, Retrieved may 22, 2022, Available at: https://www.cgap.org/blog/paygo-solar-opens-pathways-microfinance-rural-senegal.
- Douglas Randall and Jennifer Chien,"8 key approaches to accelerate financial inclusion", World Bank, 2017, See Web Site: https://blogs.worldbank. org/psd/8-key-approaches -accelerate-financial-inclusion.
- Eugeniusz Gatnar, FINANCIAL INCLUSION INDICATORS IN POLAND, ACTA UNIVERSITATIS LODZIENSIS FOLIA OECONOMICA 286, 2013,, See Web Site:

http://cejsh.icm.edu.pl/cejsh/element/ bwmeta1. element.hdl_11089_10311/c/24-gatnar.pdf.

- Food and Agriculture Organization of the United Nations: The State of Food Security and Nutrition in the World 2022, Repurposing food and agricultural policies to make healthy diets more affordable. Rome, FAO, Available at: https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc0639en.
- Günther Fink B. Kelsey Jack Felix Masiye, SEASONAL CREDIT CONSTRAINTS AND AGRICULTURAL LABOR SUPPLY: EVIDENCE FROM ZAMBIA, NBER WORKING PAPER SERIES, Working Paper 20218, Cambridge, June 2014.
- Guruprasad, M., Govind Mallan, Raghav Gattani, Ejaz Ahmed Sheikh, Pankaj Sardarsingh Sarwaye, Priya Singh and Mehul Johari: ROLE OF FINANCIAL INCLUSION FOR INCLUSIVE GROWTH OF INDIA, International Journal of Current Research,Vol. 11, Issue, 07, July, 2019 **,** Available online at: http://www.journalcra.com**.**
- Guruprasad, M., Govind Mallan, Raghav Gattani, Ejaz Ahmed Sheikh, Pankaj Sardarsingh Sarwaye, Priya Singh and Mehul Johari: ROLE OF FINANCIAL INCLUSION FOR INCLUSIVE GROWTH OF INDIA, International Journal of Current Research,Vol. 11, Issue, 07,July, 2019 **,** Available online at http://www.journalcra.com.
- Hyacinthe Tchewonpi Kankeu, Priyanka Saksena, Ke Xu and David B Evans**,** The financial burden from non-communicable diseases in low- and middle-income countries: a literature review, Kankeu et al. Health Research Policy and Systems 2013.
- J. C. Aker, Boumnijel, A. M. Clelland, N. Tierney, How do Electronic Transfers Compare? Evidence from a Mobile Money Cassh Transfer Experiment in Niger, Tufts University, September 2013.
- J. François Outreville The Relationship Between Insurance and economic development: 85 Empirical papers for A Review of The Literature, Risk Management and Insurance Review, Volume 16, No.1, 2013.
- John Ikeda and Ken Liffiton, Fintech for the Water Sector, Advancing Financial Inclusion for More Equitable Access to Water, World Bank, Washington, 2019.
- Joshua Yindenaba Abor, Mohammed Amidu & Haruna Issahaku, Mobile Telephony, Financial Inclusion and Inclusive Growth , Retrieved Jun, 25, 2022, Available at: https://www.researchgate.net/publication /322210354.
- Kate Ambler, Diego Aycinena, Dean Yang, Subsidizing Remittances for Education: A Field Experiment Among Migrants from El Salvador, American Economic Journal: Applied Economics, Vol. 7, No.2 April 2015.
- Lakuma, Corti Eliab Paul; Marty, Robert; Muhumuza, Fred, Financial inclusion and micro, small, and medium enterprises (MSMEs) growth in Uganda, Journal of Innovation and Entrepreneurship, volume 8, NO.15, 2019.
- Lasse Brune , Xavier Giné, Jessica Goldberg, Dean Yang, FACILITATING SAVINGS FOR AGRICULTURE: FIELD EXPERIMENTAL EVIDENCE FROM MALAWI, NBER WORKING PAPER SERIES, Working Paper 20946, Cambridge, February 2015.
- Leyshon, A. and Thrift, N. (1993) The Restructuring of the UK Financial Services in the 1990s. Journal of Rural Studies, 9, 223-241 . http://dx.doi.org/10.1016/0743-0167(93)90068-U.
- Louis Kasekende, What Role Does Financial Inclusion Play in the Policy Agenda for Inclusive Growth in Sub-Saharan Africa? Development, Volume 57, 2014,(3-4).
- Mbutor O. Mbutor, and Ibrahim A. Uba, The impact of financial inclusion on monetary policy in Nigeria, Journal of Economics and International Finance, volume 5, Issue 8,November, 2013.
- Mihasonirina Andrianaivo and Kangni Kpodar, ICT, Financial Inclusion, and Growth: Evidence from African Countries, IMF Working International Monetary Fund , Paper, WP/11/73 , April 2011.

- Mirakhor, Abbas and Iqbal, Zamir (2012). financial Inclusion: Islamic finance perspective, Journal of Islamic Business and Management, vol 2, No 1.2012. Available at:https://mpra.ub.uni-muenchen.de/55977/
- MIRIAM BRUHN, INESSA LOVE, The Real Impact of Improved Access to Finance: Evidence from Mexico, The Journal of Finance, Volume LXIX, NO.3, June 2014.
- Nava Ashraf, Dean Karlan, Wesley YinFemale Empowerment: Impact of a Commitment Savings Product in the Philippine, World Development, Volume 38, Issue 3, March 2010.
- Nicolas Blancher,(2019) Financial Inclusion: of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia, IMF Library, Washington, U.S.A., See Web Site: https://www .imf.org.
- Pascaline Dupas and Jonathan Robinson, Savings Constraints and Microenterprise Development: Evidence from a Field Experiment in Kenya, American Economic Journal: Applied Economics, January 2013.
- Peterson K. Ozili, Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Borsa _ Istanbul Review, volume 18, Issue4, 2018.
- Priyanka Saksena, Ke Xu and David B. Evans, IMPACT OF OUT-OF CKET PAYMENTS FOR TREATMENT OF NONCOMMUNICABLE DISEASES IN DEVELOPING COUNTRIES: A REVIEW OF LITERATURE, World Health Organization, Discussion Paper No 2, Geneva 2011.
- Ratna Sahay& al,(2015) Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals?, I M F S T A F F D I S C U S S I O N N O T E,p16, See Web Site: https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/ 2015/sdn1517.pdf.
- Richa Goyal, Arne Jacobson, Robin Grveasteijn, SPOTLIGHT: DOES PAYGO UNLOCK ENERGY ACCESS AND FINANCIAL INCLUSION? PAYGO does not pay for itself, but its role in expanding system affordability and energy access is crucial, 17. Sep, 2018, Retrieved may 22, 2022, Available at: https://www.inclusivebusiness.net/ib-voices/ spotlight-does-paygo-unlock-energy-access-and-financial-inclusion.
- S. A. Janzen, M. R. Carter, The Impact of Microinsurance on Consumption Smoothing and Asset Protection: Evidence from a Drought in Kenya, paper prepared for presentation at the Agricultural & Applied Economics Association`s 2013 AAEA& CAES Joint Annual Meeting, Washington, August 4-6, 2013.
- S. Prina, Banking the Poor via Savings accounts: Evidence from afield experiment, Journal of Development Economics, volume 115, 2015.
- Sandra Carolina Férez Blando, Linking Financial Inclusion and Development, FACULTAD DE CIENCIAS ECONÓMICAS Y EMPRESARIALES, NIVERSIDAD COMPLUTENSE MADRID, Curso Académico 2012/2013, Retrieved june 18 , 2022, Available at: https://eprints.ucm.es/id/eprint/26090/1/TFG13Ferez.pdf
- Shawn. Cole, Overcoming Barriers to Microinsurance Adoption: Evidence from the Field, The Geneva Papers, International Association for the Study of insurance Economics, 3 June, 2015.
- Silvia Prina, Banking the poor via savings accounts: Evidence from a field experiment, Journal of Development Economics, VOL 115,(2015)
- Simon Neaime, Isabelle Gaysset, Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequalityfinance Research Letters, volume 24, 2018.
- Soumya Bhowmick, Financial inclusion to promote energy efficiency in India?MAR 06 2019, Retrieved may 22, 2022, Available at: https://www-orfonline-org.translate.goog/expert-speak/financial-inclusion-promote-energy-efficiency-india-48694/.
- T. Beck, A. D. Kunt, R. Levine, Finance, inequality and the poor, J Econ Growth, volume 12, 2007.

- The World Bank, Women, Business and the Law 2022 , Available online at: https://wbl.worldbank.org/en/wbl.
- The world bank, Financial Inclusion, Financial Inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity, Retrieved March 29, 2022, Available at: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/ overview.
- The World Bank,The Global findex database 2017,Retrieved jun20,2022 Available at: https://www.worldbank.org/ en/publication/globalfind
- Timothy D. Adams,(2018) Why Financial Inclusion Matters, The Center for Financial Inclusion, See Web Site:https://content. centerforfinancialinclusion.org/wp-content/uploads/sites /2/2018/10/Why-Financial-Inclusion-Matters.pdf ز
- V. SWAMY, Financial Inclusion, Gender Dimension, and Economic Impact on Poor Households, World Development, volume 56,2014
- Valentin Post (WASTE) & Vijay Athreye, An overview of the financial instruments for sanitation used in FINISH programmes in India and Kenya, Financing Sanitation, PAPER SERIES #1, October 2015.
- Vijay Kelkar, Financial Inclusion for "Inclusive Growth", ASCI Journal of Management , volume 39, NO.1,2009.

فهرس المحتويات

موجز عن البحث ٣٩٦
مقدمة ٣٩٩
المبحث الأول ماهية الشمول المالي ٤٠٣
المطلب الأول : نشأة وتطور الشمول المالي ٤٠٣
المطلب الثاني : مفهوم الشمـــول المـــالي ٤٠٦
المطلب الثالث : أهمية الشمول المالي ٤٠٩
المطـلب الرابع : أهداف ومعوقات الشمول المالي ٤١١
المبحث الثاني ماهية التنمية المستدامة ٤١٤
المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة ٤١٤
المطلب الثاني : خصائص التنمية المستدامة ٤١٦
المطلب الثالث : أهداف التنمية المستدامة ٤١٨
المبحث الثالث: دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٤٢١
المبحث الرابع: الوضع الحالي للشمول المالي في مصر ٤٥٨
المطلب الأول : جهود مصر في تعزيز الشمول المالي ٤٥٩
المطلب الثاني : تقييم مؤشرات الشمول المالي في مصر ٤٦٨
المطلب الثالث عوائق الشمول المالي في مصر وسبل التغلب عليها ٤٧٧
الخاتمة وبها النتائج والتوصيات ٤٨٤
ثبت المراجع ٤٩٠
فهرس المحتويات ٥٠٣